



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

-المركز الجامعي نور البشير -البيض

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

- قسم العلوم الاقتصادية -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد كمي

التمويل الايجاري ودوره في دعم المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة

تحت اشراف الأستاذة :

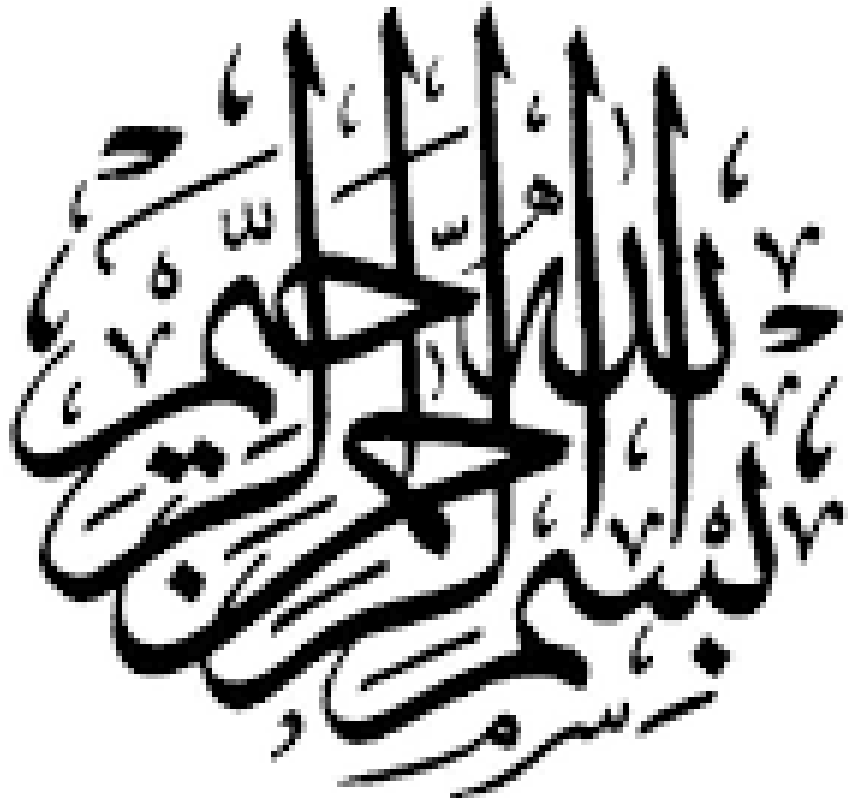
-نواري خيرة

من اعداد الطالبتين:

-غرابي مرضية

-نعيمي صورية

السنة الجامعية:2023/2024



شكراً وكراماً

وقل ربي زدني علماً

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله على هاته النعم

وما أتيت من العلم إلا قليلاً

مهما خطت الأقلام ومهما عبر اللسان فلن يعبر تعبيراً كلياً وتام

على ما يشعر به القلب

تحية تقدير وامتنان وشكر ومحبة

إلى الأستاذ الفاضلة، المشرفة

نواري خيرة

والى اللجنة التي ستشرف على مناقشة هذا العمل بكل إخلاص

إهداء

كم هو جميل ان يحول المرء نتائج جهده الى عمل ملموس يبقى له
تذكارا في حياته فيكون له حافزا ليغوص به في بحر العلم والمعرفة
فالفضل كله لله سبحانه وتعالى فنحمده على توفيقه لنا.

ان الحياة امل والامل يحققه العمل والعمل ينهيه اجل وبعد ذلك
يجزى المرء بما عمل فلكل بداية نهاية فبعد هذا المشوار الدراسي
الطويل ها نحن على نهاية التخرج الذي هو مسك الختام فبهذه
المناسبة اهدي ثمرة نجاحي الى اعظم نسمة واسمى عبرة الى اغلى
ما في الوجود امي والى حكمتي وعلمي الى من احمل اسمه بكل
فخر والدي الغالي الى من كان لي خير السند الى من رايته بين
الناس رجلا وبين الرجال بطلا زوجي العزيز والى كل ابنائي
الأعزاء زينة حياتي والى كل من ساهم معي من قريب او بعيد
والى كل النفوس الطيبة التي خانتنا الذاكرة بنسيانهم والذين سعتهم
قلوبنا ولم تسعهم ورقتنا شكرا لكم .

صورة

إهداء

الى من يسع بفضله ورحمته كل شي احمده واستعين به واشكره
لتوفيقي الى هذا ولولاه ما كنت لأقدم هذا العمل المتواضع.
الى من جرع الكاس فراغا ليسقيني قطرة حب الى من حصد
الاشواك عن دربي ليقدم لي لحظة السعادة الى من حمل همي غير
مبالي بدر التمام والدي الغالي الى من سهلات الليالي واثقلت
الجفون سهرا وحملت الفؤاد هما وجهدت الأيام بترا وشغلت بالي
فكرا ودفعت الايادي دعوة امي رحمها الله الى ورود المحبة وينابيع
الوفاء الى من رافقوني في السراء والضراء زوجي وابنائي
الأعزاء الى كل الذين بذلوا معي جهدا لأصل الى هاته اللحظة
اهديكم نجاحي كوقار تشريف لكم يا من كنتم لي خير عون.

مرضية

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

الاهداء

شكر وعرهان

المقدمة العامة 1-د

الفصل الأول: التمويل الايجاري ودوره في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.1 التمويل 7

1.1.1 تعريف التمويل: 7

2.1.1 أهمية التمويل: 8

3.1.1 أهداف التمويل: 9

2.1 التمويل الايجاري: 10

1.2.1 مفهوم التمويل الايجاري: 10

2.2.1 نشأة التمويل التأجيري: 11

3.2.1 خصائص التمويل الايجاري: 12

1.4.2.1 الاستئجار الرأسمالي: (*Capital Lease*) 14

2.4.2.4 الاستئجار التشغيلي: (*Operating Lease*) 15

3.4.2.1 الاستئجار المحلي: (*Domestic Lease*) 17

4.4.2.1 الاستئجار الدولي: (*International Lease*) 17

5.4.2.1 الاستئجار أصول غير المنقولة: (*Non-Tangible Asset Lase*) ... 18

5.2.1 أسباب اللجوء إلى التمويل التأجيري: 19

6.2.1 صعوبات التمويل الايجاري: 20

| | |
|----|--|
| 20 | 7.2.1 مخاطر التمويل التأجيري: |
| 21 | 8.2.1 مزايا التمويل الايجاري: |
| 24 | 9.2.1 شروط تأسيس التمويل الايجاري واهم مراحلہ: |
| 25 | 1.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... |
| 26 | 2.2 اهم الخصائص العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... |
| 27 | 3.2 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... |
| 29 | 4.2 التحديات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... |
| 30 | 5.2 اهم شركات التمويل التأجيري..... |
| 31 | 6.2 اهم البنوك العالمية..... |
| 32 | 7.2 مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)..... |
| 34 | خلاصة..... |

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية

| | |
|----|--|
| 37 | تمهيد: |
| 37 | 1. عرض الدراسات السابقة..... |
| 42 | 2. تحليل الدراسات السابقة..... |
| 45 | تمهيد: |
| 45 | 1. تعريف بنك بدر BADR:..... |
| 45 | 1.1 تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:..... |
| 45 | 2.1 نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:..... |
| 48 | 3.1 مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكله التنظيمي:..... |

- 4.1 تقديم الملف بالصيغة القديمة : 50
- 5.1 تقديم الملف بالصيغة الجديدة : 50
- 6.1 طلب قرض ايجاري من اجل اقتناء آلة حصاد: 51
- 7.1 الشروط العامة: 52
- 8.1 الشروط الخاصة: 60
- 9.1 إجراءات منح التمويل الاجاري الفلاحي لدى بنك الفلاحة وتنمية الريفية وكالة البيض: 61
- 1.9.1 تقديم عام حول مصلحة التمويل الاجارية الفلاحية: 61
- خلاصة: 65

قائمة الاشكال:

- الشكل (1.1) أنواع التمويل الاجاري 12
- الشكل (1.2) الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 47

قائمة الجداول:

- الجدول (1.1) الفرق بين التأجير الرأسمالي والتأجير التشغيلي 15
- الجدول (2.1) معايير التصنيف 25
- الجدول (1.2) جدول الاهتلاك 62

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما وأساسيا في إستراتيجية التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، كما تمثل جزء كبير في قطاع الإنتاج لمختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، فإلى جانب مساهمتها الكبيرة في الناتج القومي فإنها تساهم في خلق وتوفير فرص العمل لأفراد المجتمع والتقليل من حدة البطالة، إضافة إلى زيادة الصادرات لتحقيق معدلات النمو الاقتصادية وذلك يعود للخصائص الهيكلية التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل صغر الحجم، المرونة والديناميكية،... الخ، كما تزداد أهمية هذه المؤسسات في كونها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة مقارنة بالمؤسسات كبيرة الحجم، وذلك راجع لقدرتها على معالجة العديد من المشاكل التي تعجز هذه المؤسسات عن معالجتها، وهذا بفضل المرونة الكبيرة التي تتمتع بها والتي تسمح لها بالتكيف مع أي تغير جديد في محيطها.

بالرغم من تلك الخصائص التي تمتاز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون غيرها، إلا أنها لا تزال تعاني من مشاكل ومعوقات تقف في وجه تجسيدها واستمرارها خاصة مشكل التمويل، فعملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأموال اللازمة تعتبر تحديا كبيرا لها، نتيجة لما تحتاجه من موارد مالية من أجل تمويل أنشطتها الاقتصادية واستثماراتها الجديدة، وتظهر هذه الحاجة بدءا من مرحلة الإنشاء إلى التوسع.

إن إنشاء و بقاء ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد بدرجة كبيرة على حجم ونوع التمويل الذي تحصل عليه لضمان تحقيق الأهداف المسطرة، بالنظر إلى خصوصية هذه المؤسسات و المتعلقة بحجمها وقدرتها المالية والقطاعات التي تنشط فيها، فهي تحتاج إلى تمويلات متخصصة تتلاءم مع ظروفها ولعل من أهم هذه التمويلات ، الاعتماد لإيجاري الذي ينطوي على خصائص ومميزات تجعله من أكثر بدائل التمويل تناسبا مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، من الحصول على الأصول الرأسمالية المطلوبة بتأجيرها دون اقتنائها ودفع كامل ثمنها ، بل يقتصر الأمر على قيام المستأجر بدفع إيجار دوري و احتفاظ المؤجر بملكية الأصل ، مع إمكانية نقلها إلى المستأجر في نهاية مدة العقد.

ومن هذا المنطلق ارتأينا أن يكون موضوع البحث يتمحور حول التمويل الإيجاري كأداة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذا قمنا باختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتباره مؤسسة مالية تتبنى هذا النظام التمويلي.

وعليه يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما دور واهمية التمويل الايجاري في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وتدرج تحت هذه الإشكالية أسئلة فرعية وهي كالتالي:

- ما المقصود بالتمويل الايجاري؟
- ما مدى ملائمة التمويل الايجاري في نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- كيف تتم عملية التمويل الايجاري؟

أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية بحثنا هنا في استكشاف أحد أبرز القضايا الاقتصادية التي تثير اهتمام الباحثين والمفكرين الاقتصاديين على الصعيدين الدولي والمحلي. في ظل التحولات الاقتصادية العميقة التي نشهدها حالياً كما يعكس هذا البحث أهمية وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنية الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، يسلط الضوء على دور الاعتماد الإيجاري كآلية رئيسية تلقى اهتماماً متزايداً من هذه المؤسسات، خاصةً في ظل التحديات التمويلية التي تواجهها وتعيق نموها واستمراريتها. من خلال هذا البحث، نسعى إلى فهم:

- ماهية التمويل الايجاري.
- التعرف على مدى ملائمة التمويل الايجاري في نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على عملية التمويل الايجاري.

اهداف الدراسة:

تتمحور هذه الدراسة حول أهداف متعددة تتنوع بين الجانب النظري والتطبيقي. من خلال الجانب النظري تسعى الدراسة إلى تقديم الخلفية اللازمة حول مفهوم التمويل الايجاري، بالإضافة إلى اهم مميزاته وأهدافه والتعرف على اصنافه، ويهدف هذا الجانب أيضًا إلى إبراز أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها في الحصول على التمويل. أما الجانب التطبيقي، فيهدف إلى استعراض الآليات التي يمكن تطبيقها عمليًا لتقنية الاعتماد الإيجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية البيض. وذلك بهدف تحليل الطريقة وتقييم مدى فاعليته بالنسبة لهذا البنك.

منهجية الدراسة :

بغية الإجابة على الإشكالية واثبات صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهذا بغرض وصف تقنية التمويل الايجاري من خلال بيان نشأتها وتطورها وخصائصها.

حدود الدراسة:

- الإطار المكاني: تمت الدراسة الميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض.
- الإطار الزمني: الفترة الممتدة من 2024/02/22 الى 2024/03/08

صعوبات الدراسة:

عدم التمكن من الحصول على المعلومات التي نحتاجها في هذا البحث على اعتبار أن ذلك يدخل في إطار أسرار المهنة، وبالرغم من ذلك تمكنا من إعداد هذا البحث على أحسن وجه في ظل ما هو متاح من مادة علمية وبيانات محاسبية في البنك محل التريص.

خطة الدراسة :

من أجل الإلمام بأهم الجوانب الرئيسية للدراسة وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعية تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين حيث خصصنا الفصل الأول لعموميات التمويل الايجاري ودوره في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تطرقنا في المبحث الأول الى تعريف التمويل أهميته واهم خصائصه واصنافه المتمثلة في الاستئجار الرأسمالي والتشغيلي والمحلي والدولي واستئجار الأصول غير المنقولة والمنقولة ومخاطر التمويل وصعوباته اما في المبحث الثاني تعرفنا على المؤسسات الصغيرة واهم خصائصها والتحديات التمويلية التي تواجهها واهم شركات التمويل الايجاري والبنوك الفاعلة التي من أهمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي الأخير تطرح الخاتمة أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج واقتراحات.

الفصل الأول:

التمويل الأيجاري ودعمه

للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة

يعتبر التمويل من أقدم فروع علم الاقتصاد الا ان دراسته لم تحظى بالاهتمام الا منذ عهد قريب عندما تولد إحساس بضرورة وضع المبادئ الأساسية لنظرية التمويل بعد ثراء النظرية الاقتصادية وما اسفرت عنه الدراسات التحليلية في هذا المجال من نتائج تمثلت في مجموعة من المبادئ أصبح من السهل تكييفها وبلورتها في نظرية التمويل.

ولقد حاول الباحثون ابراز أهمية الوظيفة التمويلية وأثرها على عمل المشروع وتطوره وتفاوت درجة فعالية طرق التمويل واساليبه الا انهم يجمعون على ان التمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع تطوير مشروع عام او خاص وبعبارة أخرى عملية تجميع المبالغ المالية ووضعها تحت تصرف مؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين او المالكين وهذا ما يعرف براس المالي الاجتماعي.

يساهم التمويل في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما له من أهمية كبيرة في تعزيز نمو الاقتصاد وتحفيز الابتكار وخلق فرص العمل. كما انه يساعد في توفير الرأسمال اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبدء في أعمالها وتطوير منتجاتها أو خدماتها وزيادة الإنتاج أو فتح فروع جديدة،

القائمة ويؤدي الى استثمارات في التحول الرقمي وتبني التكنولوجيا الحديثة لتعزيز كفاءة العمليات وتحسين تجربة العملاء.

باختصار، التمويل يساهم بشكل كبير في دعم نمو واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

بهدف التعمق في موضوعنا قمنا بتقسيم الدراسة الى:

المبحث الأول: التمويل الاجاري

المبحث الثاني: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: التمويل الاجباري**1.1 التمويل:****1.1.1 تعريف التمويل:**

لقد تعددت التعاريف حول التمويل، الشيء الذي أدى الى تعدد الآراء والأفكار حوله، ومن أهمها أشملها " التمويل هو امداد المؤسسات بالمال اللازم لإنشائها وتوسيعها، وهو نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي الى فئات العجز المالي ". كما يعرف أيضا على انه: توفير المبالغ النقدية اللازمة للدفع وتطوير مشروع خاص أو عام، كما يقصد بالتمويل الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع، هذا كان يمثل النظرية التقليدية اما النظرية الحديثة للوظيفة التمويلية على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة فيما بين المصادر المتاحة، من خلال دراسة التكلفة والعائد.¹

ويعرف أيضا على انه عملية توفير الأموال أو السيولة المالية التي يحتاجها الأفراد أو الشركات أو المؤسسات لتمويل أنشطتهم أو مشاريعهم أو احتياجاتهم الشخصية أو التجارية. يُعتبر التمويل جزءاً أساسياً من عملية الاقتصاد، حيث يمثل وجود تمويل كفاءة اقتصادية تعزز النمو الاقتصادي وتعزز الاستثمار والإنتاجية². يتضمن مفهوم التمويل عدة جوانب منها³:

- جمع الأموال: يشمل التمويل عملية جمع الأموال من مصادر مختلفة مثل البنوك، والمستثمرين، والسوق المالية، والأفراد، وغيرها.
- توجيه الأموال: بعد جمع الأموال، يتم توجيهها بشكل فعال لتلبية الاحتياجات المالية للأفراد أو الشركات أو المؤسسات، سواء كانت للإنفاق الشخصي، أو تشغيل الأعمال التجارية، أو تمويل مشاريع النمو.
- إدارة الأموال: يشمل التمويل أيضا عملية إدارة الأموال بطريقة فعالة لضمان استخدامها بأفضل الطرق والتحكم في التكاليف وتحقيق العوائد المرجوة.
- تقييم المخاطر: يُعتبر تقييم المخاطر جزءاً أساسياً من عملية التمويل، حيث يجب على الأفراد أو الشركات تقييم المخاطر المحتملة واتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل معها بشكل فعال.

¹ بوجعادة الياس بوعزيز رميساء، "التمويل الاجباري كأداة مستدامة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية بين التمويل المستدام والاستقرار المالي، فرض وتحديات 8 ديسمبر 2021"،
² هتاسة محمد بن جعوان امحمد، "دور الأسواق المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، دراسة قياسية لسوق تونس، خلال الفترة 2013-2017"

³ دكتور معراج هواري ودكتور حاج سعيد اممر، "التمويل الاجباري المفاهيم والاسس"، الطبعة الأولى 1434هـ - 2013م، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع -الأردن.

• تحقيق الأهداف المالية: يهدف التمويل في النهاية إلى تحقيق الأهداف المالية المحددة، سواء كانت زيادة الثروة، أو توفير الأموال للإنفاق، أو تمويل مشاريع النمو والتوسع.

يمكن ان نلخص من التعريفين السابقين ان التمويل هو عملية تجميع المبالغ المالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستثمرة من طرف المساهمين او المالكين لهذه المؤسسة اذن هو تدبير موارد المؤسسة باستخدام قرض اجباري متفق عليه يمكن ان يكون هذا التمويل قصير او متوسط او طويل الاجر.¹

2.1.1 أهمية التمويل:

ان المؤسسات سواء كانت صغيرة ام متوسطة لها استخدام دائم لجميع مواردها المالية فهي تلجا عند الحاجة الى مصادر خارجية لسد حاجاتها فتعتمد على التمويل كحل بديل يعالج نقصها المادي وذلك لما له من أهمية تتمثل في:²

- تحرير الأموال او الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة وخارجها.
 - يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني
 - يساهم في تحقيق اهداف المؤسسة من اجل اقتناء او استبدال المعدات.
 - يعتبر وسيلة للخروج من حالة العجز المالي.
 - يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي.
- كما انه يساهم في:
- تأمين السيولة يعني القدرة على تحمل النفقات اللازمة الاقتناء التجهيزات والمواد الضرورية لبدء أو استمرار العمليات .
 - توفير التجهيزات في الوقت المناسب يساعد في تقادي تأخيرات قد تؤثر سلباً على جدولة الإنتاج والتسليم وبالتالي تؤدي إلى خسائر مالية.
 - تأخير السداد قد يؤدي إلى مشاكل مالية، مثل فقدان الثقة من قبل الموردين أو تقادم الديون.

¹ هتاسة محمد ، بن جعوان امحمد ، مرجع سابق ص 115
² عبير علي أحمد الحجازي، تمويل الاستثمارات في مجال النقل الجوي، دراسة اقتصادية قانونية مقارنة، ط1 دار الهاني للنشر، القاهرة-مصر، 2016ص19-20

3.1.1 أهداف التمويل :

يعتبر التمويل الدورة الدموية في المؤسسة حيث يجب ان تضخ الأموال بدقة بتحقيق الأهداف التشغيلية والاستراتيجية المستهدفة من قبل المؤسسة، فالتمويل الإيجاري يساعد على النمو واستثمار الشركات من اجل الحصول على العوائد وتعظيم قيمتها السوقية كما انه يساعد في التغلب على الفارق الزمني بين الاستثمار والحصول على عوائد هذا الإنتاج ومن هنا نستطيع القول ان التمويل له دور فعال في تحقيق سياسات الشركات والحكومات بهدف:¹

- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع.
 - تحسين التدفق النقدي: بدلا من شراء المعدات أو الممتلكات بالكامل، يمكن للمؤسسة دفع أقساط شهرية مرنة تتناسب قدرتها الشرائية وتحسن من تدفقات النقد.
 - تحسين الرؤوس المالية: يمكن للتمويل الإيجاري تحسين هيكل رأس المال للمؤسسة عن طريق تقليل الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة وزيادة الديون التشغيلية .
 - تحسين القدرة التنافسية: يمكن للمؤسسة الحصول على المعدات والتقنيات الحديثة بواسطة التمويل الإيجاري، مما يساعدها على تحسين جودة منتجاتها وخدماتها وزيادة تنافسيتها في السوق.
 - تقليل المخاطر: يمكن للمؤسسة تجنب المخاطر المتعلقة بالتقنية المتقدمة أو التجهيزات الباهظة الثمن عن طريق استخدام التمويل الإيجاري بدلاً من الشراء المباشر.
 - توفير وظائف جديدة تؤدي الى القضاء على البطالة.
 - تحقيق الأهداف التنموية المستهدفة من قبل الدولة.
 - تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.
- وبالتالي يمكن القول بان قرار التمويل يعنى بتحديد احتياجات الافراد والمنظمات والشركات من ناحية الموارد النقدية وتحديد سبل جمعها واستخدامها مع الاخذ بعين الاعتبار المخاطر المترتبة عن مشاريعهم كونه يركز على التخطيط لتحديد مصادر الحصول على الأموال وحساب تكلفة هذه المصادر.²

¹ علام عثمان، تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نمواً، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص، 175.

² محمد غياث شيخة، المبادئ والسياسات والتوجيهات الحديثة الخاصة بالتمويل، الفصل الأول مبادئ التمويل، ص 14 اصدار 26 جانفي 2022، لدار النشر والتوزيع أرسلان.

2.1 التمويل الاجباري:**1.2.1 مفهوم التمويل الاجباري:**

لقد تعددت التعاريف حول مفهوم التمويل الاجباري حيث نذكر منها الاتي:
 في هذا الصدد يرد المصطلح الإنجليزي leasing بحيث يعتبر عقدا بين مؤجر ومستأجر.
 يتضمن ايجار أصول معينة يتم اختيارها بواسطة المستأجر من المنتج او المورد لهذه الأصول.
 يقوم المؤجر بشرائه وتأجيرها للمستخدم مقابل التزام المستأجر بدفع الأجرة المتفق عليها في المواعيد المحددة.
 ولا يعطي عقد التمويل الاجباري للمستأجر الحق او يلقي على عاتقه التزاما بتملك تلك الأصول لا خلال
 مدة العقد ولا بعد انتهاء العقد. وفي هذا الصدد يعرف المشرع الأمريكي التمويل الاجباري في المادة 203
 من القانون التجاري الموحد للولايات المتحدة الامريكية بانه عقد يتيح للمستأجر اختيار او تصنيع او توريد
 البضائع محل العقد بل تعاقد مع طرف ثالث يلتزم بتوريد تلك البضائع فيمتلكها المؤجر بغية تأجيرها
 للمستأجر. ويطلق على هذا النوع عدة تسميات منها الايجار التمويلي والائتمان الاجباري، الاعتماد
 الاجباري، القرض الاجباري وقد أعطيت تعاريف مختلفة لهذه التقنية التمويلية الحديثة الا انها تؤدي الى
 نفس المعنى فالبعض منها يركز على الجوانب الاقتصادية فحين البعض الاخر يركز على الجوانب القانونية
 الا انها تصب في نفس المعنى.¹

فالتمويل الاجباري هو اتفاق تعاقدي بين المؤجر (المالك) للأصل والمستأجر الذي يقوم باستئجار الأصل
 والذي بمقتضاه يكون للمستأجر الحق في استخدام الأصل لمدة زمنية معينة مقابل قيامه بسداد مبالغ نقدية.
 كما يعرف أيضا انه عبارة عن تقنية للتمويل تستعملها البنوك او المؤسسات المالية المتخصصة
 بحيث تحصل على موجودات منقولة او عقارات لتأجيرها لمؤسسة أخرى وهذه الأخيرة تقوم بدورها بإعادة
 شراءها بقيمة متبقية عادة ما تكون منخفضة عند انتهاء مدة العقد، ويتم التسديد على أقساط متفق عليها
 تسمى بثمان الايجار حيث ان التمويل الإيجاري هو اتفاق لتمويل واستخدام أصول رأسمالية يتم بين طرفين.²
 -المؤجر: الذي يتولى تمويل شراء الأصل الرأسمالي.

-المستأجر: الذي يحق له استخدام وتشغيل هذا الأصل الرأسمالي مقابل أداء قيمة ايجارية يتفق عليها وقد
 تنشأ العلاقة بين ثلاثة اطراف كالتالي:

- الطرف الأول: المورد للأصل الرأسمالي (صانعا كان او موزعا).
- الطرف الثاني: الممول لشراء الأصل الرأسمالي (المؤجر شركة التمويل التأجيري).
- الطرف الثالث: المستخدم للأصل الرأسمالي (المستأجر).

¹ محمود مسعد الشرفاوي، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار المكتبة العصرية للنشر والتوزيع 2008، ص132
² حليمة علي الحاج، 'اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة'، رسالة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة الجزائر 2009.

مما سبق يمكن القول بان التمويل الإيجاري هو اتفاق تعاقدى بين طرفين او ثلاثة أطراف من اجل استئجار أصل رأسمالي للاستفادة من خدماته لصالح المستأجر وذلك مقابل دفع أقساط دورية لصالح المؤجر وذلك حسب المدة المتفق عليها.

ويعرفه المشرع الجزائري في المادة الأولى والثانية من القانون التشريعي المتعلق بالائتمان الإيجاري على انه عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية او شركة تأجير مؤهلة قانونيا ومعتمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين او الأجانب أشخاصا طبيعيين كانوا ام معنويين تابعين للقانون العام او الخاص ,ويجب ان تكون قائمة على عقد ايجار يمكن ان يتضمن او لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المؤجر ,تتعلق فقط بالأصول المنقولة او غير المنقولة ذات الاستعمال المهني او بالمحلات التجارية او بمؤسسات حرفية.¹

2.2.1 نشأة التمويل الإيجاري:

للمويل الإيجاري تاريخ طويل ذو جذور, إذ تم اكتشاف سجلات للإيجار تعود إلى بعض المعاملات المادية والتجارية والتي وقعت قبل عام 2000 قبل الميلاد, وذلك في مدينة أوز السومرية القديمة, حيث سجلت وثائق الإيجار السومرية المكتوبة على كتل صلصالية رطبة معاملة اقتصادية تتراوح ما بين إيجار أدوات زراعية وأراضي, وحقوق انتفاع بالمياه إلى إيجار الثيران وحيوانات أخرى والكثير من النظم القانونية القديمة تذكر بالفعل آلية تمويلية تسمى الإجارة, وأهم سجل لقوانين الإجارة يعود إلى عام 1700 قبل الميلاد تقريبا عندما قام الملك البابلي الشهير حمورابي بإدماج القواعد والأعراف السومرية في مجموعة قوانينه الموسعة الشهيرة, كما أنه في جنوب شرق بابل, بدأت أسرة مورانو باستعمال هذه التقنية وهنا أصبح يعد بيتا من بيوت الإجارة في الفترة ما بين سنة 400-500 قبل الميلاد, و كانت تلك الأسرة سباقة في توفير تمويلات تعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة أن ذاك, حيث تخصصوا في إيجار الأراضي ولكنهم فكروا كذلك في إيجار الثيران والمعدات الزراعية بالإضافة إلى إقراض البذور².

¹ محمود مسعد الشرقاوي, مرجع سابق, ص 120.

² طه محمد أبو العلاء, "الإيجار التمويلي الحقيقي للمعدات الإنتاجية", منشأة المعارف للنشر والتوزيع, الإسكندرية - مصر 2005, ص 116.

3.2.1 خصائص التمويل الإيجاري:

الإيجار التمويلي هو آلية تمويلية تعتمد على تأجير الأصول الإنتاجية للمشاريع دون الحاجة إلى شرائها بشكل مباشر. يُعتبر هذا النوع من التمويل خدمة شائعة ومنتشرة عالمياً، حيث يتيح للمشاريع الصغيرة والكبيرة الحصول على الأصول اللازمة لعمليات الإنتاج والتشغيل بطريقة مرنة وميسرة¹.

في هذه النظام، يتم لمستأجر (أو المستخدم) دفع مبالغ مالية للمالك أو المؤجر للاستفادة من حق استخدام الأصل، سواء كانت هذه الأصول معدات إنتاج، مبانٍ، مركبات، أو أي نوع من الأصول اللازمة للعمليات التجارية. وبدلاً من دفع مبالغ شراء الأصل بالكامل، يتم دفع أقساط تأجير منتظمة لمدة محددة.

تتضمن خصائص هذا النظام ما يلي²:

- خيار التملك: يتيح للمستأجر خيار شراء الأصل في نهاية فترة التأجير، سواء بشكل تلقائي عند انتهاء المدة المحددة أو عبر خيار الشراء الذي يتم التفاوض عليه مسبقاً.
- مدة التأجير المتناسبة: يتم تحديد مدة التأجير بناءً على العمر الافتراضي للأصل، مما يضمن استخدام الأصل لفترة تتناسب مع حياة العمل الفعلية له.
- تحمل المصاريف: يتحمل المستأجر جميع المصاريف المرتبطة بالأصل المستأجر، سواء كانت للصيانة أو تأمينات أو غيرها، ويمكن أن تدمج هذه المصاريف ضمن قسط التأجير أو يتم دفعها منفصلة.
- المنافع والمخاطر: يتحمل المستأجر المنافع والمخاطر المتعلقة بالأصل المستأجر، مثل ارتفاع قيمته أو تقادمه، مما يجعله مسؤولاً عن إدارة وصيانة الأصل.
- دفعات التأجير: يمكن للمستأجر دفع أقساط التأجير بشكل دوري، مما يخفف العبء المالي عند الحصول على الاستخدام مقابل الاستثمار الكلي.
- شكل الاستثمار: يتمثل التمويل الإيجاري في استثمار أصول مادية مباشرة بدل من تقديم أموال نقدية كما هو الحال في القروض التقليدية، مما يتيح للمشاريع الوصول إلى الأصول اللازمة دون تحمل الديون النقدية.

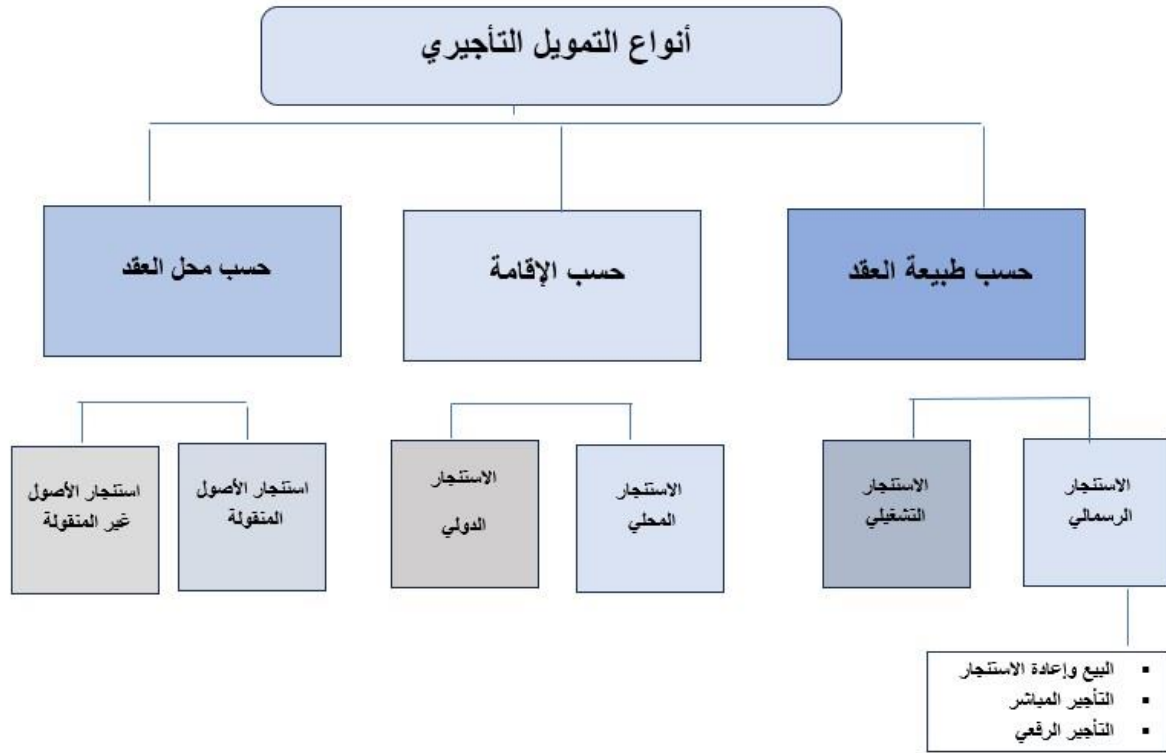
¹ خالد أمين عبد الاله، "العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة"، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الثانية عمان- الأردن 2001، ص 213.

² خالد أمين عبد الاله، المرجع نفسه، ص 214.

• 4.2.1 أصناف التمويل الاجباري:

التمويل الاجباري يتنوع وفقاً لمجموعة متنوعة من المعايير، مما يؤدي إلى تقسيمه إلى عدة أنواع مختلفة.

الشكل (1.1): أنواع التمويل الاجباري



المصدر: خالد أمين عبد الاله، "العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة"، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الثانية عمان-الأردن 2001، ص 213.

1.4.2.1 الاستئجار الرأسمالي: (Capital Lease)

الاستئجار الرأسمالي هو نوع من أنواع العقود الاجباري حيث يتم تأجير الأصل بحيث يتم تسديد قيمته الكاملة خلال فترة العقد. يتميز هذا النوع من الاستئجار بأن المؤجر غير مسؤول عن خدمات الصيانة، وأن العقد غير قابل للإلغاء إلا بموافقة الطرفين. يتضمن التمويل الرأسمالي أنواعاً مثل البيع وإعادة الاستئجار والاستئجار المباشر والاستئجار الرفعي¹.

في البيع وإعادة الاستئجار، يتم بيع الأصل إلى المستأجر الذي يؤجره مرة أخرى، حيث تتم دفعات الإيجار بحيث تغطي تكلفة الأصل بأكملها مع تحقيق عائد مناسب للمؤجر. بينما في الاستئجار المباشر، تحصل المؤسسة على الأصل الجديد دون ملكيتها السابقة، مع توفير التمويل اللازم².

أما في الاستئجار الرفعي، يتدخل طرف ثالث حيث يقوم بتمويل جزء من قيمة الأصل، ويكون من الممكن خصم أقساط الامتلاك لغرض الضرائب. يتضمن العقد أيضاً اتفاقاً بشأن القرض. عادةً تقوم الشركة المستأجرة بتحديد الشروط المناسبة لها والتفاوض مع المنتجين للأصول، ثم تدخل في مفاوضات مع شركة التمويل التأجيري. عندما يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الشروط، تقوم الشركة المستأجرة بطلب شراء الأصول من المنتجين، ومن ثم يتم تنفيذ عقد الاستئجار. ويُستخدم لاستئجار الأصول الثابتة مثل المعدات الثقيلة أو المباني. ويتميز بأنه يعتبر مماثلاً لعملية الشراء في النهاية، حيث يتم تحويل ملكية الأصل للمستأجر بعد انتهاء فترة الإيجار³.

- يتم تضمين الأصل وقيمه في القوائم المالية للمستأجر.
- يُشترط فيها أن يكون مدة الإيجار طويلة وقيمة الأصل عالية.

¹ دريد كامل شبيب، "إدارة المالية شركات متقدمة"، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان- الأردن 2010، ص 109

² دريد كامل شبيب، المرجع نفسه، ص 110.

³ خالد أمين عبد الإله، المرجع السابق، ص 218.

2.4.2.4 الاستئجار التشغيلي: (Operating Lease)

ان هذا النوع من التمويل الاجباري يستخدم في:¹

- لاستئجار الأصول لفترة زمنية محددة دون أن يكون هناك النية في شراء الأصل في نهاية العقد.
- تكون مدة الإيجار قصيرة مقارنة بالعمر الافتراضي للأصل.
- لا يتم تضمين قيمة الأصل في القوائم المالية للمستأجر.
- يُستخدم غالبًا للأصول ذات التكنولوجيا العالية التي تتقدم بسرعة.

ويُعرف أيضًا بالاستئجار بالخدمة، يشمل تقديم خدمات مثل الصيانة والتمويل معًا. يُستخدم هذا النوع من الاستئجار بشكل واسع في استئجار السيارات والحواسيب الإلكترونية وآلات تصوير المستندات. يتطلب هذا النوع من الاستئجار أن تتحمل الشركة المالكة للأصول تكاليف الصيانة، وتُضاف هذه التكاليف إلى قسط الاستئجار.²

يُلاحظ أن مجموع أقساط الاستئجار غالبًا لا يُغطي تكلفة الأصل بالكامل، وأن فترة العقد غالبًا تكون أقصر بكثير من العمر الانتاجي للأصل. في هذه الحالة، يتوقع المؤجر أن يحصل على فرق القيمة عند إعادة تأجير الأصل بعد انتهاء مدة العقد، أو عند بيع الأصل. بالإضافة إلى ذلك، تمنح هذه العقود المستأجر الحق في إلغاء العقد وإرجاع الأصل قبل نهاية فترة العقد الأساسية، وذلك في حالة تطور التكنولوجيا أو ظهور أصول جديدة تعمل بكفاءة أفضل أو في حالة عدم الحاجة إلى الأصل بعد الآن.³

الفرق بين الاستئجار الرأسمالي والاستئجار التشغيلي يكمن في عدة جوانب⁴:

- عدم توفير خدمات الصيانة في الاستئجار الرأسمالي.
- عدم إمكانية إلغاء عقود الاستئجار الرأسمالي.
- تغطية مدفوعات الإيجار في الاستئجار الرأسمالي لقيمة الأصول المستأجرة بالكامل، بينما قد لا تغطي الاستئجار التشغيلي هذه التكلفة بالكامل.

¹ عاطف وليد، اندراوس، "التمويل والإدارة المالية للمؤسسات"، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر 2007، ص 304.

² عاطف وليد، اندراوس، المرجع نفسه، ص 304.

³ خالد أمين عبد الاله، المرجع السابق، ص 220.

الجدول (1.1): الفرق بين التأجير الرأسمالي والتأجير التشغيلي

| عناصر المقارنة | التأجير الرأسمالي | التأجير التشغيلي |
|------------------------------|---|---|
| مدة العقد | مدة العقد طويلة تصل الى ما يقرب العمر الافتراضي | مدة العقد قصيرة لا تتجاوز الفترة التي يحتاج فيها المستأجر للأصل لأداء معين وعادة ما تتجدد سنويا. |
| مسؤولية تقادم الأصل | يتحمل المستأجر مسؤولية عدم صلاحية الأصل سواء بالهلاك او بالتقادم | لا يتحمل المؤجر صلاحية الأصل سواء بالهلاك او بالتقادم. |
| الصيانة والتأمين | المستأجر يتحمل تكاليف صيانة وإصلاح الأصل وكذا تكلفة التأمين عليه خلال فترة التعاقد. | المؤجر يتحمل تكاليف صيانة وإصلاح الأصل وتكاليف التأمين عليه خلال فترة التعاقد مالم ينص عقد الاتفاق غير ذلك. |
| العلاقة بين المؤجر والمستأجر | تكون العلاقة بينهما معقدة لذلك تحتاج الى قانون ينظمها بسبب طول فترة التعاقد والاهمية النسبية لقيمة العقد. | العلاقة بينهما تتسم بالسهولة ولا تثير مشاكل قانونية وذلك لقصر فترة التأجير. |
| مال الملكية | تكون للمستأجر حرية الاختيار بين -إعادة الأصول للمستأجر -إعادة استئجار الأصل -شراء الأصل | لا يجوز للمستأجر ملكية او شراء الأصل المؤجر في نهاية مدة العقد بل يرد الى المؤجر. |
| نظم الغاء التعاقد | لا يجوز الغاء عقد الايجار خلال فترة العقد المتفق عليها من قبل أحد الطرفين ولكن لابد من اتفاق الطرفين. | يجوز الغاء عقد الايجار خلال المدة المتفق عليها في العقد وفي هذه الحالة يستلزم المستأجر بسداد الايجار عن فترة استغلال الأصل مع تطبيق ما يكون متفقاً في مثل هذه الحالات |

المصدر: سمير محمد عبد العزيز، "التأجير التمويلي"، مكتبة ومطبعة الشعاع الفنية.

3.4.2.1 الاستئجار المحلي: (Domestic Lease)

يمكن وصف عمليات التأجير التي تتم بواسطة شركات التمويل الإيجاري في الخارج بأنها استئجار محلي، حيث تتم عمليات التأجير بين الأطراف المقيمة في نفس الدولة. هذا يعني أن الشركات التي تعمل في التمويل الإيجاري وتفتح فروعاً في الخارج تقوم في الواقع بتقديم خدمات تأجير محلية في البلدان التي تنشط فيها.¹

- يتم تنفيذه وفقاً للقوانين واللوائح المحلية في الدولة التي تتم فيها العملية.
- تكون كافة الشروط والأحكام متوافقة مع التشريعات المحلية.

4.4.2.1 الاستئجار الدولي: (International Lease)

الاستئجار يُعتبر دولياً عندما يتم تأجير سلعة أو خدمة بين أطراف يقيم أحدهم في بلد مختلف عن الآخرين، وذلك مع تنظيم عملية التأجير وإبرام العقد عبر الحدود الوطنية. هذا يشمل الحالات التالية²:

- عندما يقيم المورد والمؤجر في بلد واحد، في حين يقيم المستأجر في بلد آخر.
- عندما يقيم المورد والمستأجر والمؤجر في بلدان مختلفة.
- عندما يقيم المورد في بلد معين، في حين يقيم المستأجر والمؤجر في بلد آخر.
- عندما يقيم المورد والمستأجر في نفس البلد، بينما يقيم المؤجر في بلد آخر.
- يتم تنفيذه عبر الحدود الدولية بين شركات موجودة في دول مختلفة.
- يتطلب التوافق مع التشريعات والضوابط الدولية والقوانين التجارية الدولية.

¹ عاشور مرزيق، محمد غربي، "الائتمان الإيجاري كأداة للتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، لملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول العربية، جامعة الشلف - الجزائر، 27-28 أفريل 2007.

² عاشور مرزيق، محمد غربي، المرجع نفسه.

5.4.2.1 الاستئجار الأصول غير المنقولة: (Non-Tangible Asset Lease)

- يشمل استئجار الأصول التي لا يمكن للمستأجر رؤيتها أو لمسها، مثل حقوق البرمجيات أو العلامات التجارية وتكم أهميته في¹:

- يُستخدم لاستخدام الخدمات أو الحقوق دون الحاجة إلى شراء الأصل نفسه.
- الانتشار الواسع لهذه التقنية بين المؤسسات العالمية المتقدمة، وتفضيلها لها عند التعامل مع عملائها.
- ظهور عدد متزايد من المؤسسات المالية المتخصصة في هذا المجال، مما يزيد من الخيارات المتاحة.
- إصدار القوانين والتشريعات التي تنظم هذا النوع من التمويل.
- زيادة استخدام التمويل الاجباري في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية.
- ارتفاع نسبة التمويل من خلال التمويل التأجيري، ونمو حصته مقارنة بالتمويل البنكي العادي في التمويل العالمي.
- المرونة، السرعة، والبساطة التي يتمتع بها التمويل الاجباري ، بالإضافة إلى التحفيزات الضريبية المصاحبة له.
- دمج البنوك التمويل الاجباري في أنشطتها التقليدية بسبب عائداته الجيدة ومخاطره المنخفضة.

6.4.2.1 استئجار الأصول المنقولة: (Tangible Asset Lease)

استئجار الأصول المنقولة هو عملية تتضمن تأجير ممتلكات أو أصول قابلة للنقل لفترة محددة من الزمن، وبمقابل مالي محدد يدفع من قبل المستأجر للمؤجر. هذه الأصول المنقولة قد تشمل سيارات، وآلات، ومعدات، وطائرات، وسفن، وغيرها من الأصول التي يمكن نقلها من مكان إلى آخر بسهولة².

عملية استئجار الأصول المنقولة تتم من خلال عقد يحدد شروط الاستئجار، والتي تشمل عادةً فترة الاستئجار، والمبلغ المستحق للدفع كل شهر أو في كل دورة دفع، وشروط الصيانة والتأمين، وأي شروط خاصة أخرى تتعلق بالاستخدام³.

¹ هيثم عجام، 'التمويل الدولي'، دار طهران للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، ص 41.

² منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل"، منشأة المعارف لتوزيع مصر 2448، ص 25.

³ هيثم عجام، المرجع نفسه ص 43.

5.2.1 أسباب اللجوء إلى التمويل التأجيري:

تحتاج المنشآت في بعض الأحيان إلى استخدام معدات أو أصول معينة لأغراض مؤقتة، مثل آلات الحفر أو السيارات، ولكن لا يكون لديها حاجة دائمة لهذه الأصول. بدلاً من شراء هذه الأصول بشكل كامل، يمكن للمنشأة استئجارها للفترة الزمنية التي تحتاجها فقط. هذا يمنح المنشأة المرونة لاستخدام الأصول دون الحاجة إلى الاستثمار في شراءها وصيانتها وتخزينها بعد انتهاء الحاجة إليها¹. أما بالنسبة لإمكانية إنهاء الاستئجار، فهذا يعني أن المنشأة يمكنها إنهاء العقد للاستئجار في أي وقت بناءً على الاتفاق المسبق، مما يمنحها المرونة في التعامل مع التغيرات في احتياجاتها. هذا يكون ذا أهمية خاصة فيما يتعلق بالمعدات التي تتطلب تحديثات متكررة بسبب التطور التكنولوجي السريع².

بالنسبة للمزايا الضريبية، فإن دفع أقساط الإيجار يعتبر تكلفة قابلة للاستهلاك وتخصم من الإيرادات قبل دفع الضرائب، مما يعني أنه يمكن تقليل الضريبة المستحقة عن طريق هذه النفقات. هذا يوفر فوائد ضريبية لكل من المستأجر والمؤجر. أخيراً، باستئجار الأصول بدلاً من شرائها، تسمح المنشأة لنفسها بالاحتفاظ برأس المال واستخدامه في الاستثمارات البديلة التي قد تكون لها عائدات أعلى. هذا يعني أن المنشأة يمكنها تحقيق الفوائد المالية من الأصول التي تحتاجها دون الحاجة إلى إنفاق رأس المال الثابت في شرائها³.

¹ رابح خوني، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"، ابتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2008، ص. 103

² رابح خوني، المرجع نفسه، ص. 104

³ هيثم عجام، المرجع السابق، ص 42.

6.2.1 صعوبات التمويل الاجباري:

من بين الصعوبات الشائعة التي تواجه التمويل التأجيري:¹

- دفعات التأجير العالية: قد تكون دفعات التأجير مرتفعة أحياناً، مما يؤثر على السيولة المالية للمؤسسات. فهي تتكون من تكلفة الامتلاك للأصول بالإضافة إلى تكلفة الاستثمار بالأموال، مما يجعلها غالباً ما تكون أعلى من الدفعات المرتبطة بالقروض البنكية.
- التزام الدفع حتى نهاية فترة العقد: في حال عدم احتياج المنشأة للأصول المستأجرة بعد فترة معينة، يتعين عليها دفع الأقساط حتى نهاية فترة العقد، مما يؤدي إلى ضياع الموارد المالية.
- علاقة مالية مع شركة التمويل: المؤسسة المستأجرة قد تجد نفسها في علاقة مالية مع شركة التمويل التي لا تمنحها الضمانات أو السيولة الفورية كما هو الحال في عملية البيع المباشر.
- تأثير دفعات التأجير على السيولة النقدية: دفعات التأجير الدورية قد تؤثر سلباً على السيولة النقدية للمؤسسات الاقتصادية، خاصة إذا كانت نسبة الأصول المستأجرة عالية مقارنة بالأصول الرأسمالية الأخرى.
- التمويل الاجباري كدين: يمكن أن يُنظر إلى التمويل الاجباري على أنه دين، مما يجعل المؤسسة التي تعتمد بشكل كبير عليه معرضة للمخاطر، خاصة عند تحليل ميزانيتها المالية.

على الرغم من المزايا التي يوفرها التمويل التأجيري، إلا أنه يُعتبر أداة مالية تحمل مجموعة من المخاطر، ويجب على المؤسسات التنظيمية النظر في جوانب الرفاهية والمخاطر بعناية قبل اتخاذ القرار باللجوء إليه.

7.2.1 مخاطر التمويل التأجيري:

للمؤسسات المؤجرة، يمكن أن تتعرض لعدة مخاطر في عمليات التمويل التأجيري، ومن بين هذه المخاطر:

- مخاطر الجهات المقابلة: (Counterparty Risk) في حالة عدم قدرة المستأجر على تسديد الأقساط المستحقة، يمكن للمؤسسة المؤجرة استعادة الأصول المستأجرة وبيعها في السوق، ولكن قد يتبين أن القيمة المتبقية للمدين لا تتساوى مع قيمة الأصول في السوق، مما يؤدي إلى خسارة للمؤجر.

- مخاطر القيمة المتبقية: (Residual Value Risk) يجب ألا تكون القيمة المتبقية التي تعتمد عليها لحساب الأقساط الإيجارية أقل من قيمة السوق للأصول، حيث يمكن أن يتسبب ذلك في خسائر كبيرة للمؤجر في نهاية فترة الإيجار.

¹ منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل"، منشأة المعارف لتوزيع مصر 2448، ص 55

² منير إبراهيم هندي، المرجع نفسه ص 56

- مخاطر التمويل الإيجاري الدولي: عندما تشارك المؤسسة المالية المؤجرة في عمليات تمويل تأجيري دولي، يجب عليها تحليل المخاطر المحتملة، بما في ذلك المخاطر السياسية والتجارية المتعلقة بالمستأجر وبلد المستأجر.
 - الخطر السياسي والتجاري: يجب تقييم مدى ملاءمة المستأجر والخطر السياسي المتعلق ببلده.
 - مخاطر الصرف: يمكن أن يظهر خطر الصرف عندما يتم دفع قيمة الحصول على الأصول بعملة مختلفة عن العملة التي تسدد بها الأقساط الإيجارية، مما يتطلب تحليل نظم الصرف المطبقة في البلدين.
 - مخاطر الجباية: يعتمد التمويل الإيجاري على الاستقرار الجباي في البلدين المشاركين، ويشمل ذلك شروط الامتلاك وشروط القروض المتعلقة بالأصول المستأجرة.
- هذه المخاطر تتطلب من المؤسسات المؤجرة إدارة فعالة وتقدير دقيق للمخاطر المحتملة واتخاذ إجراءات للتغلب عليها أو تقليلها قدر الإمكان.

8.2.1 مزايا التمويل الإيجاري:

تختلف مزايا التمويل الإيجاري على حسب العناصر المرتبطة به:¹

المزايا بالنسبة الى المؤجر:

- تحقيق الاستقرار المالي: بوجود نظام التأجير، يحافظ المؤجر على استقرار مالي أكبر بسبب استثماره في الأصول مع الحفاظ على حقوق الملكية. هذا يقلل من مخاطر الخسارة المالية التي قد تحدث في حالة تعرض المستأجر للإفلاس.
- تعزيز القدرة على التمويل: يمكن للمؤجر بسهولة استخدام الأصول المؤجرة كضمان للحصول على تمويل إضافي من جهات تمويل أخرى. فعندما يكون لديه أصولاً مملوكة، يكون لديه قدرة أكبر على استقطاب التمويل بمعدلات فائدة مواتية أو شروط أكثر مرونة.
- تقليل المخاطر المالية: بفضل وجود الأصل كضمان، يمكن للمؤجر تقليل المخاطر المالية التي قد تنجم عن عدم السداد أو الإفلاس من قبل المستأجر. هذا يساعد في تحقيق استقرار أكبر لتدفقات النقدية وتقليل التأثيرات السلبية على الأداء المالي للمؤجر.
- تحسين فرص الاستثمار: يتيح للمؤجر فرصاً أوسع للاستثمار في أنشطة أخرى أو توسيع عملياته التجارية، حيث أنه ليس مرتبطاً بشكل كبير بالأصول التي يستأجرها، وبالتالي يمكنه استثمار رأس المال بشكل أكثر مرونة وفقاً لاحتياجاته وفرص السوق.

¹ راجح خوني، رقية حساني، 'واقع وأفاق التمويل الإيجاري في الجزائر وأهميته بديل تمويل لقطاع المؤسسات الصغيرة'، دار النشر والتوزيع القدس ص117.

• تحقيق الاستدامة المالية: بوجود نظام التأجير، يمكن للمؤجر تحقيق استدامة مالية أكبر عبر تنوع مصادر دخله وتقليل التركيز الكبير على استثمارات محددة، مما يجعله أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات في السوق والظروف الاقتصادية.

المزايا بالنسبة للمستأجر:

المستأجر يستفيد من عدة مزايا بوجود نظام التمويل التأجيري، ومن بين هذه المزايا¹:

• توفير رأس المال: بدلاً من الحاجة إلى تأمين مصدر تمويل كبير لشراء الأصل، يمكن للمستأجر الاستفادة من التمويل الإيجاري الذي يوفر له فرصة للحصول على الأصل دون الحاجة إلى دفع ثمن الشراء كاملاً. هذا يتيح له استخدام رأس المال الخاص به في أنشطة أخرى أو تحسين تدفقات النقدية الشهرية.

• اختيار الأصول الأفضل: بفضل توفر التمويل الإيجاري، يمكن للمستأجر اختيار الأصول ذات الجودة العالية والتكنولوجيا المتقدمة دون القلق بشأن الشراء أو الصيانة. يمكنه الآن الاستفادة من الأصول الأفضل والأكثر كفاءة دون الحاجة للاستقرار على الأصول ذات السعر المنخفض والجودة المنخفضة.

• شروط التعاقد الملائمة: يمكن للمستأجر التفاوض على شروط التعاقد بشكل أكثر عدالة ويسراً نظراً لحريته الكاملة في الاختيار. يمكنه البحث عن الشروط والأحكام التي تتناسب احتياجاته بشكل أفضل دون قيود تمويلية تفرضها عمليات الشراء التقليدية.

• تحقيق الكفاءة الاقتصادية: من خلال استخدام الأصول ذات الجودة العالية والتكنولوجيا المتقدمة، يمكن للمستأجر تحقيق كفاءة تشغيلية ووظيفية أكبر. هذا يمكنه من تحقيق اقتصاديات التشغيل وتحسين الأداء الربحي من خلال تقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية.

بشكل عام، يمنح نظام التمويل الإيجاري المستأجر فرصة للاستفادة من الأصول العالية الجودة بشروط ملائمة، مما يساعده على تحقيق أهدافه التجارية بشكل أكثر فعالية واقتصادية.

¹ نجوى إبراهيم البدالي، "عقد الإيجار التمويلي"، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع مصر 2005، ص 37.

المزايا بالنسبة للاقتصاد الوطني:

- تمويل التآجير يلعب دوراً مهماً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال عدة آليات¹:
- سرعة التنفيذ: بفضل التمويل التآجيري، يمكن للمؤسسات الاقتصادية تنفيذ المشاريع بسرعة أكبر نظراً للإمكانيات التي يوفرها هذا النوع من التمويل. يمكن تقليل الإجراءات الإدارية والتنظيمية المعقدة، مما يسهل إنشاء صناعات أكثر إنتاجية ويساهم في تحديث المشاريع القائمة.
 - زيادة الإنتاجية والتنافسية: يمكن للتمويل الاجباري أن يساهم في زيادة الإنتاجية ورفع جودة المنتجات من خلال توفير الأصول ذات التكنولوجيا الحديثة والمتطورة. هذا يعزز قدرة الشركات على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.
 - تعزيز الإنتاج المحلي وتحسين الميزان التجاري: من خلال زيادة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الواردات، يمكن للتمويل الاجباري المساهمة في تحسين الميزان التجاري وتعزيز الإنتاج المحلي. كما يمكنه توفير فرص للتصدير وتعزيز الإيرادات الوطنية.
 - خلق فرص العمل: باستثمارات متزايدة في الصناعات والمشاريع الجديدة، يمكن للتمويل الاجباري أن يساهم في خلق المزيد من فرص العمل وتحسين أوضاع سوق العمل المحلي.
- بشكل عام، يعمل التمويل الاجباري كدافع للتنمية الاقتصادية من خلال توفير الامكانيات والموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع بسرعة وكفاءة، وزيادة الإنتاجية والتنافسية، وتعزيز الإنتاج المحلي وخلق فرص العمل.

¹ مصطفى بالمقدم ، "التمويل عن طريق الإيجار كاستراتيجية لتغيير العمل المصرفي المؤتمر الرابع حول استراتيجيات العمال في مواجهة تحديات العولمة"، جامعة الجزائر 2005 ، ص10.

9.2.1 شروط تأسيس التمويل الإيجاري وأهم مراحلها:

أولاً شروطه:

كما ذكرنا سابقاً ان تمويل الإيجار (أو التمويل الإيجاري) هو نوع من أنواع التمويل يستخدم في شراء الأصول مثل المعدات أو السيارات أو العقارات، حيث يقوم الممول بشراء الأصل وتأجيره للعميل بمقابل دوري (إيجار)، وفي نهاية فترة التأجير يكون للعميل خيار شراء الأصل بقيمة محددة ومن أهم شروط تأسيسه:¹

- الترخيص والتنظيم: يجب على شركة التمويل الإيجاري الحصول على التراخيص اللازمة من السلطات المختصة في البلد التي تعمل فيها، ويجب أن تلتزم بالقوانين والتنظيمات المتعلقة بالتمويل والتأجير.
- رأس المال: يجب أن تكون لدى شركة التمويل الإيجاري رأس مال كافٍ لتأمين عمليات التمويل وتلبية التزاماتها تجاه العملاء والمستأجرين.
- وضع الخطط والسياسات: يتطلب تأسيس شركة تمويل إيجاري وضع خطط وسياسات تشمل عمليات الإقراض، وتحديد معايير القبول والرفض للعملاء، وتحديد شروط العقود، وكذلك وضع سياسات لإدارة المخاطر.
- تطوير الشبكة والعلاقات: من المهم أن تقوم شركة التمويل الإيجاري بتطوير شبكة جيدة من العلاقات مع العملاء المحتملين والشركات والمؤسسات التي تحتاج إلى خدمات التمويل الإيجاري.
- إعداد العقود والاتفاقيات: يجب على شركة التمويل الإيجاري إعداد عقود تأجير متكاملة تحدد شروط الإيجار، والتزامات كل من المستأجر والممول، والإجراءات في حالة عدم السداد.

ثانياً: مراحلتتمثل في²:

- الاستشارة والتقييم: يتم خلال هذه المرحلة دراسة احتياجات العميل وتقديم الاستشارات المالية المناسبة وتقييم الجدوى المالية للمشروع المراد تمويله.
- تقديم الطلب: يقدم العميل طلباً للحصول على التمويل الإيجاري ويقدم المستندات الضرورية لدراستها من قبل شركة التمويل.
- موافقة القرض: بعد دراسة الطلب والتحقق من الأوراق المقدمة، يتم اتخاذ قرار بالموافقة أو الرفض على الطلب.

¹ نجوى إبراهيم البدالي، "عقد الإيجار التمويلي"، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع مصر 2005، ص55.

² عاشور كتوش، عبد الغني حريري، "التمويل بالائتمان الإيجاري، الكتاب في عقود وتقييمه"، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات ومؤسسات الدول النامية جامعة بكسرة الجزائر، 2006ص24

- توقيع العقد: في حالة الموافقة، يتم توقيع عقد التمويل الإيجاري بين العميل وشركة التمويل، وتحديد شروط الإيجار وفترة التأجير والتزامات الأطراف.
 - تسليم الأصل: بعد توقيع العقد، يتم تسليم الأصل الممول (مثل السيارة أو المعدات) إلى العميل لاستخدامه.
 - السداد: يبدأ العميل في دفع الأقساط الشهرية أو الفصلية وفقاً للشروط المتفق عليها في عقد التمويل الإيجاري.
- هذه المراحل تمثل إجمالاً العملية الأساسية لتأسيس وتقديم خدمات التمويل الإيجاري، ويمكن أن تختلف تفاصيلها بناءً على سياسات كل شركة تمويل والقوانين المحلية المعمول بها.

المبحث الثاني: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عموماً الشركات التي تمتلكها وتديرها عدد قليل من الأفراد أو عائلة صغيرة. تشكل هذه المؤسسات العمود الفقري للاقتصاد في معظم البلدان، حيث تُعتبر مصدراً هاماً للابتكار والتوظيف والنمو الاقتصادي. عادةً ما تكون مرنة وقادرة على التكيف مع التغيرات السريعة في السوق، كما أنها تسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي والإقليمي.

1.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتم تعريفها حسب البنك الدولي بالاعتماد على عدد العمال معياراً أساسياً. فعلى سبيل المثال، يُعتبر المؤسسة صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عاملاً، بينما تُعتبر متوسطة إذا كانت توظف أقل من 200 عامل. هذا التعريف يتيح للدول الاعتماد عليه كمعيار لتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل أراضيها. أما المشرع الجزائري يعرفها على أنها المادة 50 من القانون رقم 20/12، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الذي تعرف فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل تفصيلي حسب عدد الموظفين وحجم الأعمال والحصيلة السنوية لها. فالمؤسسة الصغيرة: تشغل بين 12 و 100 فرد، وقيمة أعمالها السنوية تتراوح بين 2 مليون و 20 مليون دينار جزائري، أو حصيلتها السنوية تتراوح بين 2 مليون و 20 مليون دينار جزائري. فالمؤسسة المتوسطة: تشغل بين 101 و 200 فرد، وقيمة أعمالها السنوية تتراوح بين 20 مليون و 100 مليون دينار جزائري، أو حصيلتها السنوية تتجاوز 20 مليون و 1 مليار دينار جزائري. والمؤسسة الكبيرة: تشغل أكثر من 200 فرد، وقيمة أعمالها السنوية تتجاوز 100 مليون دينار جزائري، أو حصيلتها السنوية تتجاوز 1 مليار دينار جزائري.

- المؤسسة الصغيرة جداً: تشغل بين 1 و 20 فرداً، وقيمة أعمالها السنوية تقل عن 2 مليون دينار جزائري، أو حصيلتها السنوية تقل عن 2 مليون دينار جزائري.¹

¹ طالب سمية شهناز، 'المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر'، دراسة استطلاعية ص 205 .

الجدول (2.1): معايير تصنيف المؤسسات حسب البنك الدولي

| نوع المؤسسة | عدد العمال | اجمالي الأصول | حجم المبيعات السنوي |
|--------------|-----------------|------------------------------|------------------------------|
| مؤسسة مصغرة | أقل من 10 عمال | أقل من 100 ألف دولار أمريكي | أقل من 100 ألف دولار أمريكي |
| مؤسسة صغيرة | أقل من 50 عامل | أقل من 3 ملايين دولار أمريكي | أقل من 3 ملايين دولار أمريكي |
| مؤسسة متوسطة | أقل من 300 عامل | أقل من 15 مليون دولار أمريكي | أقل من 15 مليون دولار أمريكي |

المصدر: ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 03 سنة 2018، ص 17

2.2 اهم الخصائص العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز بما يلي¹:

- استخدام تكنولوجيا بسيطة ومنخفضة التكلفة: تعتمد على تكنولوجيا بسيطة وتكاليف منخفضة يمكن استيعابها في فترة زمنية قصيرة.
- استخدام مواد خام محلية: تفضل استخدام مواد خام محلية بسبب توافرها وتكلفتها المنخفضة.
- حوافز على العمل والابتكار: تحث على الابتكار والتجديد لتحقيق اسم تجاري وشهرة وأرباح.
- المساهمة في النهضة الصناعية: يمكن لهذه المؤسسات أن تكون لبنة أساسية لقيام نهضة صناعية من خلال تصنيع مكونات الصناعات الأخرى وتسويقها بجودة عالية وبأسعار تنافسية.
- تواجد مكمل للمؤسسات الكبيرة: تكون في كثير من الأحيان مؤسسات مكمل أو مغذية للمؤسسات الكبيرة دون خلق منافسة مباشرة بينهما.
- سهولة الدخول والخروج من السوق: نسبة أصول ثابتة منخفضة مما يسهل دخول وخروج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من السوق.
- ارتفاع معدل دوران البضائع والمبيعات: تمتاز بسرعة تحقيق عائد على الاستثمار نظرًا لقلّة رأس المال المستثمر.
- السرعة والدقة في اتخاذ القرارات: تتمتع بسرعة ودقة في اتخاذ القرارات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

بوساق احمد، "البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر 2021/2020

3.2 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

هذا التصنيف يوضح تنوع الأنشطة التي تشملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي كالآتي:¹

1. حسب معيار النشاط :

• المؤسسات الإنتاجية :

- تركز على تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية أو وسيطة.
- تهدف إلى خلق قيمة مضافة من خلال زيادة المخرجات عن المدخلات.
- تشمل الصناعات المختلفة التي تقوم بعمليات التصنيع والتحويل.

• المؤسسات التجارية :

- تشمل ثلاثة أنواع رئيسية : تجار الجملة، تجار التجزئة، ومؤسسات البيع بالتجزئة المتكاملة.
- تتنوع نشاطاتها بين بيع المنتجات بالكميات الكبيرة أو الصغيرة، سواء في المتاجر الفردية أو سلاسل البيع بالتجزئة.

- يمكن أن تشمل أيضًا خدمات البيع عبر الإنترنت أو بالبريد.

• المؤسسات الخدمائية:

- تشكل الغالبية العظمى من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات مثل الرعاية الصحية، والمطاعم، والفنادق، وخدمات التنظيف، وخدمات الصيانة والإصلاح للأجهزة والمعدات.
- يمكن أن تشمل أيضًا خدمات احترافية مثل الخدمات المحاسبية والاستشارية والقانونية.

¹ بلباهي مروة، مرداسي ميساء، "دور التمويل الاجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة شهادة الماستر في التسيير تخصص مالية المؤسسة، جامعة 8 ماي 1945 دفعة 2020-2021، ص 34-35.

2. حسب المعيار القانوني :

• المؤسسات الفردية:

تشير إلى المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد، وهو المسؤول الرئيسي عن إدارتها اليومية. يكون المالك هو نفسه المالك لجميع أصول العمل، وهو الذي يتحمل المسؤولية الكاملة للالتزامات والديون المترتبة على العمل.

• المؤسسات الجماعية:

تشمل الشركات التي تقوم على العلاقات الشخصية، مثل العائلات أو الأصدقاء. تعتمد عادة على المسؤولية التضامنية والشخصية للشركاء، مثل شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة.

• مؤسسات الأموال:

تعتبر أكثر تعقيداً، حيث يتم تقسيم رأس المال إلى أسهم يحمل كل منها قيمة اسمية. يتم جمع أموال كبيرة من خلال بيع هذه الأسهم.

• مؤسسات المساهمة:

تتميز بأن رأس المال ينقسم إلى أسهم متساوية في القيمة والحقوق والواجبات، وتعرض للبيع عمومًا في السوق.

• مؤسسات ذات المسؤولية المحدودة:

تشبه شركات المساهمة ولكن مع مسؤولية محدودة للشركاء. يبقى الهوية القانونية للشركة منفصلة عن مالكيها، وهم يتفقون على إنشاء الشركة مع تحديد حدود المسؤولية المالية لكل منهم.¹

¹ بلباهي مروة، مرداسي ميساء، المرجع السابق، ص 36

3. حسب معيار الملكية:

• المؤسسات الخاصة:¹

تنشأ من قبل شخصين أو مجموعة من الأشخاص الذين يتمتعون بحقوق انشاء الملكية والتسيير. رأس مالها يتكون من مجموع مساهمات المؤسسين، وتوزع الأرباح وفقاً لمساهمة الأفراد في المؤسسة، سواء كانت مساهمات مالية أو خدمات. وتكون تمويلها وقدرتها على تسديد الديون ذاتية.

• المؤسسات العامة:

تتمتع بطابع عمومي وتديرها الدولة أو الحكومة. في النظام المركزي، يُعتبرون ممتلكات للدولة، وبالتالي لا يشارك الأفراد في تسييرها أو تمويلها.

4.2 التحديات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

هناك بعض التحديات التمويلية التي قد تواجه هذه المؤسسات عند استخدام التمويل التأجيري، وتشمل²:

- شروط الاستحقاق والفوائد: قد تكون الشروط المالية للعقود التأجيرية أكثر صرامة مقارنة بالتمويل التقليدي. قد يتطلب التمويل الاجاري فوائد مرتفعة أو دفعات شهرية مرتفعة، مما قد يؤثر على توافر السيولة المالية للشركة.
- تأمين القروض: قد تطلب بعض شركات التمويل تأميناً على القروض التأجيرية، مما يزيد من تكاليف القروض ويمثل تحدياً إضافياً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التقييم الائتماني: قد يتطلب الحصول على تمويل تأجيري تقييم ائتماني جيد، وهذا قد يكون تحدياً للشركات الناشئة أو التي تواجه صعوبات مالية.
- التكاليف الإضافية: قد تتضمن عقود التأجير تكاليف إضافية مثل رسوم الصيانة أو تكاليف التأمين، مما يزيد من التكلفة الإجمالية للاستثمار.
- التحديث التكنولوجي: في بعض الحالات، قد تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحديث معداتها وتقنياتها بانتظام للبقاء في المنافسة، وهذا يمكن أن يكون تحدياً عند استخدام عقود تمويل تأجيري.
- القيود على الاستخدام: قد تفرض بعض عقود التأجير قيوداً على استخدام المعدات أو الأصول الممولة، مما قد يقيد حرية العمل والنمو للشركة.

¹ محمد زيدان ، " الهياكل والآليات في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر" ، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغرة والمتوسطة في الدول العربية ،تنظيم كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة حسيبة بن بوععيد

² محمد زيدان ، المرجع نفسه .

5.2 اهم شركات التمويل الاجباري :

• شركة SALEM للتمويل الاجباري:¹

- تعد واحدة من أبرز الشركات في مجال التمويل الاجباري في الجزائر واهم ما يستلزم علينا معرفته عنها:
- التأسيس والترخيص: تأسست شركة SALEM في ميدان التمويل الاجباري في الجزائر وهي شركة مساهمة معتمدة من طرف بنك الجزائر.
 - رأس المال: يبلغ رأس مال الشركة مليون 022 دينار جزائري. في البداية، كانت القابضة الميكانيكية والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي مساهمين فيها بنسبة 12% لكل منهما، لكن بعد تعديل تم في اجتماع عام، أصبحت CNMA المساهمة الوحيدة.
 - الخدمات المقدمة: يوفر التمويل الاجباري لشركة SALEM تمويلاً شاملاً يبلغ 122%، وهذا يعني أنه لا يتطلب تمويل إضافي من المستأجر. بالإضافة إلى ذلك، يستفيد المستأجر من جميع المزايا التي يحصل عليها المؤجر مثل الإعانات والتخفيضات من البائعين.
 - التنظيم والقوانين: تخضع شركة SALEM للقوانين واللوائح المحلية المتعلقة بالتمويل التأجيري، بما في ذلك الأمر القاضي بتنظيم هذا النشاط وتحديد شروطه ومعاييرها.
- باختصار، تعتبر شركة SALEM واحدة من اللاعبين الرئيسيين في قطاع التمويل الاجباري في الجزائر، وتوفر خدمات شاملة وفقاً للقوانين والتنظيمات المحلية.

• الشركة العربية للإيجار المالي:² (ALC)

هي أخرى من الشركات الرائدة في مجال التمويل الاجباري في الجزائر. لذا سوف نتطرق الى اهم المعلومات حولها:

- التأسيس والترخيص: تم اعتماد شركة العربية للإيجار المالي بموجب المقرر رقم 20-20، وذلك في تاريخ محدد. يبلغ رأس مال الشركة 212 مليون دينار جزائري، وهو موزع على 22 مساهماً، حيث يبرز بنك المؤسسة العربية المصرفية بنسبة 20%، والشركة العربية للاستثمار بنسبة 1%، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنسبة 2%

¹ عبد الله براهيم، "قرض الإيجار في الجزائر فرصة جديدة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار التلجي الأغواط، سنة 2002.

² عبد الله براهيم، المرجع نفسه.

6.2 اهم البنوك العالمية في الجزائر :

- بنك التنمية المحلية BDL والبنك الوطني الجزائري BNA:¹

قام البنك الوطني الجزائري وبنك التنمية المحلية في سبتمبر 2009 بإنشاء الشركة الوطنية للإيجار المالي " مناصفة برأسمال قدره 12 مليون دولار، وحسب السيد محمد أرسلان بشطا رزي الرئيس العام لبنك التنمية المحلية فإن هذه الخطوة تعتبر الأولى من نوعها في الجزائر، وتهدف إلى توفير مصادر غير تقليدية لتمويل الاقتصاد الوطني. وتوفير الدعم اللازم لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن متوسط التمويل الذي لمنحه الشركة تقدر بـ 12 مليون دينار جزائري لكل مشروع صغير أو متوسط، ومدة تتراوح ما بين 20 أو 21 سنوات.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية: BADR

بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) هو أحد بنوك القطاع العام في الجزائر، ويعتبر جزءاً من استراتيجية الحكومة لتنمية القطاع الفلاحي وتحسين الظروف في المناطق الريفية. تأسس BADR بموجب المرسوم رقم 82/106 في 13 مارس 1982 كجزء من إعادة هيكلة البنك الوطني الخارجي. بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990 الذي منح البنوك استقلالية أكبر وألغى نظام التخصص، بدأ BADR كغيره من البنوك في القيام بجميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية. ومع سنوات 2000 عاد البنك إلى التخصيص مرة أخرى².

يبلغ رأسمال BADR حوالي 33 مليار دينار جزائري، ويتمتع بكثافة بشرية عالية تفوق 7500 موظف، بما في ذلك الإطارات والمهندسين. يحتل BADR مكانة هامة في النظام المصرفي الجزائري حيث يعتبر³:

- البنك الأول في ترتيب البنوك الجزائرية.
- الثاني على مستوى المغرب العربي.
- التاسع على مستوى البنوك الإفريقية من بين 326 بنك شملها التصنيف.

¹ بن وسعد زينة ، مبارك سمره ، المعرفة في البنوك الجزائرية ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي ، " المعرفة الركييزة الجديدة و التحدي التنافسي

للمؤسسات و الاقتصاديات " ، جامعة بسكرة ، 12/13-11-2005

² بن وسعد زينة، المرجع نفسه

³ عبد الله براهيم، المرجع السابق.

7.2 مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)أولاً: المهاموتتضمن:¹

- تنمية القطاع الفلاحي: يعمل البنك على تعزيز وتطوير القطاع الفلاحي من خلال تقديم الدعم المالي والمصرفي للمزارعين والمزارع والمشاريع الزراعية.
- زيادة الإنتاج والتصنيع: يهدف البنك إلى زيادة إنتاجية القطاع الفلاحي والصناعات الزراعية والغذائية والصناعية والحرفية، وذلك من خلال تقديم التمويل والدعم اللازمين.
- تحسين مستوى المعيشة في الريف: يعمل البنك على رفع مستويات المعيشة لسكان الريف من خلال دعم المشاريع الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق.
- توفير الخدمات المصرفية: يقدم البنك خدمات مصرفية متنوعة مثل معالجة العمليات المالية وفتح الحسابات البنكية واستلام الودائع وتشجيع جمع الادخار.
- المراقبة والتنظيم: يشارك البنك في مراقبة وتنظيم الحركات المالية للمؤسسات الزراعية والمشاريع الريفية، بالتعاون مع السلطات التنظيمية المختصة.

باختصار، تهدف مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى دعم وتنمية القطاع الفلاحي وتحسين الظروف في المناطق الريفية من خلال تقديم الخدمات المالية والمصرفية ودعم المشاريع الاقتصادية في هذه المناطق.

ثانياً: الأهدافوتشمل:²

- زيادة الموارد بأقل التكاليف وأكبر ربحية: يهدف البنك إلى زيادة الموارد المالية بأقل التكاليف الممكنة وتحقيق أقصى درجات الربحية من خلال تقديم قروض إنتاجية ومتنوعة وفقاً للقواعد والأنظمة المعمول بها.
- إدارة صارمة للخرينة: يولي البنك اهتماماً بالغاً بإدارة الخزينة سواء بالدينار الجزائري أو العملات الأجنبية بهدف ضمان الاستقرار المالي والسيطرة على التحويلات المالية.
- توسيع وتطوير الشبكة: يعمل البنك على توسيع وتطوير شبكته من الفروع والمنافذ بغية تعزيز تواجده وخدماته في جميع أنحاء البلاد.

¹ www.badr-bank.net consulté le 13 mars 2024/

² بن وسعد زينة ، مباركي سمرة ، -مرجع سابق

- رضا العملاء: يهدف البنك إلى تحقيق رضا العملاء من خلال توفير منتجات وخدمات مصرفية متنوعة وتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم.
- تكييف إدارة ديناميكية: يسعى البنك إلى تطوير إدارته بطريقة ديناميكية تتناسب مع متطلبات السوق والتحديات المستقبلية.
- التنمية التجارية: يهدف البنك إلى تعزيز نشاطه التجاري من خلال تبني تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق وإدراج منتجات جديدة لتلبية احتياجات العملاء وتحقيق النمو المستدام.

خلاصة:

ختاماً، يظهر التمويل الايجاري كأداة مهمة في دعم المؤسسات الصغيرة، حيث يقدم فرصة للحصول على التمويل بشكل سريع ومرن دون الحاجة لتقديم ضمانات كبيرة. يتميز التمويل الايجاري بسهولة الوصول إليه وتوافره لمختلف أصناف المعدات والأصول، مما يساهم في تعزيز النمو والتوسع للمؤسسات الصغيرة.

ومع ذلك، يترتب على التمويل الايجاري بعض الصعوبات والمخاطر، مثل التكاليف الإجمالية الأعلى على المدى الطويل والتزامات الدفع المحددة. ومن بين التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة هو تحمل تكاليف التأجير والتزامات السداد في ظل الضغوطات المالية القائمة.

على الرغم من ذلك، فإن التمويل الايجاري يقدم مزايا عدة، بما في ذلك تحسين سيولة النقدية والحفاظ على رأس المال وتحديث التكنولوجيا والمعدات بشكل منتظم، مما يعزز كفاءة الإنتاج ويساهم في تعزيز التنافسية.

وفي النهاية، يلعب التمويل الايجاري دوراً هاماً في تمكين المؤسسات الصغيرة ومساعدتها على تحقيق أهدافها التنموية والتوسعية. ومع مواجهتها للتحديات المالية، يمكن للمؤسسات الصغيرة أن تتجاوز هذه العقبات بالتعاون مع الشركاء الماليين واستخدام أدوات التمويل المناسبة التي تلبي احتياجاتها وتساهم في نموها المستدام.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية

بعد دراسة الجانب النظري سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي تسليط الضوء ومحاولة توضيح عملية تسيير التمويل الايجاري الموجه الى المشاريع الاستثمارية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومحاولة اسقاط ما تم الوصول اليه نظريا على ما هو موجود في هذا البنك ومحاولة معالجته. لهذا وعلى هذا الأساس تم القيام بتربص ميداني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية البيض من اجل معرفة الجوانب التي يعطيها التمويل الايجاري في هذا المجال لذلك ارتأينا ان نقسم الفصل الى مبحثين: المبحث الأول سنتحدث فيه عن الدراسات السابقة اما المبحث الثاني سنقوم بدراسة تطبيقية عن التمويل الايجاري في الوكالة.

المبحث الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالتمويل الإيجاري بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

إذا كانت المؤسسات الاقتصادية في الدول المتقدمة قد تجاوزت صعوبات كثيرة، بفضل استخدام تقنيات حديثة على مستوى بنوك ومؤسسات متخصصة مما يمكنها من التحكم في تكاليفها والمخاطر المعرضة لها، فإن مثيلاتها في البلدان النامية عامة والجزائر خاصة توصلت هي الأخرى الى استخدام تقنية التمويل الإيجاري منذ ازيد من 20 سنة والتي تعد من بين اهم البدائل التمويلية التي نالت اهتماما بالغاً من طرف الباحثين الاقتصاديين، حيث يعتبر التمويل الإيجاري منتوجاً مالياً فعالاً وشاملاً. سنستعرض في هذا المبحث بعض الدراسات والأبحاث التي لها علاقة بموضوع دراستنا من خلال تقسيم المبحث الى جزئين يتحدث الأول بشكل موجز على بعض الدراسات السابقة، اما الثاني فسنقوم بتحليل ونقد الدراسات.

1. عرض الدراسات السابقة:

ثم تناول مختلف جوانب هذه الدراسة من قبل باحثين وكتاب اخرين اهتم كل منهم بإنجاز العديد من الأبحاث والدراسات العلمية الأكاديمية في موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الطريق الصيغة التمويلية للتمويل الإيجاري ودورها التنموي في الاقتصاد الوطني والعالمي. ونذكر منها ما يلي:

- دراسة طالبي خالد بعنوان: "دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر -"، رسالة ماجستير، جامعة منثوري - قسنطينة، 2011

تناول الباحث من خلال دراسته توضيحاً يشمل أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعقبات التي تواجهها للحصول عليه، كما درس طريقة الاستفادة من تقنية التمويل عن طريق القرض الإيجاري بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما عالج واقع سوق القرض الإيجاري في تمويل مكوناته، بعرض اهم الخطوات المطبقة في الجزائر من اجل ترقية دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والمؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، فتوصلت دراسته الى ان رغم الإجراءات المتخذة من طرف الدولة، فان القرض الإيجاري يبقى تقنية قليلة الاستعمال وغير معروفة مقارنة بصيغ التمويل الأخرى، وفسر ذلك بعدم معرفة معظم المتعاملين لهذه الصيغة التمويلية وقلة المؤسسات والبنوك العارضة لهذه الأخيرة، وعدم تطبيق هذه الصغيرة هذه الصيغة التمويلية لخصائصها الوظيفية كونها تمويلاً كاملاً ولا تتطلب الضمانات ولا شروطاً صعبة تعجيزية، وخلص الى ضرورة القيام بإصلاحات بنكية ومالية تستجيب بقيمة مثلى للخصائص

المميزة التي يتصف بها هذا النوع من صيغ التمويل ، وتوسيع استعماله في الجزائر بطريقة مجدية كتوفير شراكة اجنبية للاستفادة من خبراتها .

- دراسة سوسن زريق بعنوان مساهمة قرض الايجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية بولاية سكيكدة، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهدي ام بواقي 2017

سعت الباحثة من خلال هذه الدراسة الى المساهمة في وضع اطار فكري لأهمية التمويل بقرض الايجار عن طريق التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني ، كما سلطت الضوء على اهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و السياسة المتخذة من طرف الدولة لتطوير و ترقية هذه الأخيرة و قائمة على انشاء اجهره هيئات متخصصة لدعم هذه المؤسسات ، كما عرضت المساهمين في السوق القرض الايجاري في الجزائر وتحدياته الواقفة كحاجز لتطوره ، وفي الأخير حاولت الإجابة على إشكالياتها بدراسة تطبيقية تشمل استبياننا لموضوع يتضمن مدى مساهمة قرض الايجار في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاملة في ولاية بسكرة وهذا خلال الفترة 2010-2015 ، فتوصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج منها عدم كفاية عرض القرض الايجاري في الجزائر و كثرة الشروط ومدى صعوبتها على هذه المؤسسات كالضمانات ونسبة مساهمة الشخصية المفروضة من قبل المؤسسات و البنوك المؤجرة ، على خلاف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاملة في القطاع الفلاحي و التي تحصل على هذه الصيغة التمويلية بتكاليف اقل نتيجة دعم الدولة ، فتوصلت الى ان هذا الدعم المقدم لا يمكن ان تعممه الدولة على قطاع النشاطات الأخرى مما يدل على محدودية قدرة القرض الايجاري على تمويل هذه المؤسسات ، فاقترحت الباحثة مجموعة من الحلول من بينها تحديث الاطار التشريعي المنظم لعمليات التمويل بالقرض الايجاري وتشجيع البنوك الوطنية على تبني استراتيجيات تسويقية فعالة تعمل على ايصاله الى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- دراسة بن معاوي سميحة بعنوان: أهمية الاعتماد الايجاري كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2014

هدفت الباحثة من هذه الدراسة هو تحديد أهمية ومساهمة الاعتماد الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، من خلال النقيذ بأهم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التقليدية و المستحدثة منها ،ومعالجة اهم مصدر تمويلي حديث وهو الاعتماد الإيجاري ، والتعرف على مختلف اليات الدعم المالي الموفرة من قبل الحكومة للنهوض بهذا النوع من المؤسسات ، وعرض مختلف العقبات التمويلية لهذه الأخيرة مع ابراز اهم الخصائص الخاصة بالاعتماد الايجاري التي تجعله احد اهم البدائل التمويلية الفعالة ، كما درست الباحثة واقع هذه التقنية وافاق توسعها في الجزائر ، وما يمكن ان تسهم به في معالجة المشاكل التمويلية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بعرض السياسة المعتمدة على تحسين اطار التشريعي و التنظيمي ، بأوامر ونصوص تنظيمية تمكنه في الانتشار في السوق الوطنية.

ودراسة واقعه من خلال عرض نشاط الشركة العربية للإيجار المالي ALC و عرض طريقة معالجة الاعتماد الايجاري لهذه الشركة ومقارنة تكلفته مع تكلفة القرض المتوسط الاجل للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP و التي تبدو معالجتها مماثلة ،ولكن توصلت الى تكلفة القرض الايجاري كانت اكبر من القرد التقليدي ، الا انه بعد ادخال الربح الناتج عن الاقتصاد في ضريبة أصبحت التكلفة اقل مما عليه سابقا ، كما اضافت اوجه اختلاف أخرى من غير التكلفة تبرز فيها مزايا القرض الايجاري في الواقع العلمي ، ومنه وصلت الباحثة الى ان مزايا القرض الايجاري تفوق تكلفته العالية ، لذلك لا يمكن التسليم من معتقدات وأفكار ترى الاعتماد الايجاري صيغة مكلفة ، فالتكلفة لا ترى من منظار واحد.

- دراسة عياد حنان بعنوان: " انعكاسات تطبيق القرض الايجاري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - من جهة نظر المؤسسات الممارسة للقرض الايجاري في الجزائر -"، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 3، 2017.

وقد حاولت الباحثة من خلال معرفة القرض الايجاري في الجزائر واثره على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بوضع تحليل وضعية المؤسسات (ص،م) في الجزائر وتحليل مختلف جوانب القرض الايجاري المتمثلة في الجانب القانوني الخاص بحقوق وواجبات كل من المؤجر و المستأجر ، وتوضيح الصيغة القانونية للعقد وكيفية انعقاده و فسخه ، ومن ثم الجانب المحاسبي و الضريبي الذي شمل تغيرات عديدة و بالأخص بعد تطبيق النظام المحاسبي الجديد SCF، كما عملت على دراسة انعكاسات القرض الايجاري على اجاء المؤسسات (ص،م) وعرض تحليل لسوق القرض الايجاري الجزائري و الناشطين فيه . وفي الأخير توصلت الى تحديث ومعرفة أثر القرض الايجاري من خلال المرونة، التكلفة والملاءة على الأداء المالي، وتقييم العقوبات التي تواجه القرض الايجاري من خلال المرونة، التكلفة والملاءة على الأداء المالي، وبتقييم العقوبات التي تواجه القرض الايجاري في الجزائر، من خلال دراسة لاستبيان يركز على تقنين أدوات الدراسة المطبقة والمعالجة الإحصائية المعتمدة من طرف البنوك والمؤسسات الناشطة في سوق القرض الايجاري الجزائري.

- دراسة علالي سارة وزغيب مليكة: معوقات نشاط القرض الايجاري في الجزائر، وهي مقال منشور في مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري العدد 04 جوان 2017
- جاءت هذه الدراسة للتعرف على الأسباب التي تحد من تطور و نجاح القرض الايجاري في الجزائر ، فتضمنت دراسة الاطار النظري للقرض الإيجاري الذي يشمل التعريف بقرض الايجار كآلية تمويل مستحدثة تحمل في طياتها العديد من المزايا ، و عرض يشمل سير عملية القرض الايجاري و خصائصه وانواعه و ملخصا لمزاياه و عيوبه ، ثم عمل الباحثين على دراسة وأفع النشاط شركات قرض الايجار في الجزائر من خلال معالجة هذه الأخيرة من عدة جوانب (قانونية ،محاسبيا ،جبائيا) ، وعرض مختلف المؤسسات و البنوك المتخصصة في القرض الايجاري في الجزائر ، للتوصل من خلالها أي من خلال المقابلة المقننة لهذه الأخيرة الى عدة أسباب تفسر النجاح المحدود لتقنية القرض الايجاري في الجزائر .

و التي يعود سببها الأول الى طريقة تطبيقها من طرف البنوك و المؤسسات المتخصصة في هذه الأخيرة ، و التي تفقد اهم المزايا وخصائصها الاصلية كغياب التام للقرض الايجاري التشغيلي فحوالي % 70 من الشركات و بنوك القرض الايجاري تشترط مساهمة شخصية ، و الغاء الخيرات الخاصة بخيار الشراء و التحفظ فقط بخيار الشراء في اخر فترة العقد.

اما السبب الثاني فيرجع في وجود العديد من المعوقات الداخلية والخارجية والتشريعية والتنظيمية التي تفيد نشاط القرض الايجاري وتحد من نجاحها ونها صعوبة التحري عن العملاء وعدم تماثل المعلومات المتاحة عن السوق وتعد إجراءات استرجاع الأصول المؤجرة، ولذلك اقترح الباحثان تظافر كل من جهود السلطات وشركات القرض الايجاري لمواجهة مختلف القيود للنهوض بهذه السوق الواعدة.

• **دراسة عمار زودة: "التمويل الايجاري في الجزائر، واقعه ومتطلبات تطويره وهي مقال منشور بمجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة باتنة 1، العدد الأول جوان 2018.**

سعى الباحث من خلال هذه الدراسة الى التعرف على صيغة الاعتماد الايجاري التي تعتبر أسلوبا تمويليا للمشروعات الاقتصادية من خلال التعرف على مفاهيمه و انواعه و مزاياه الخاصة بأطراف العقد، كما هدف الى عرض واقع سوق الاعتماد الايجاري في الجزائر من خلال التطرق الى القوانين التي تنظمه و البنوك و المؤسسات الخاصة، وبعرض مؤشرات الكمية التي تحدد حجمه والتطور المستمر ابتداء من سنة 1997 و التي كانت ببنك واحد و مؤسسة واحدة الى غاية سنة 2015 فوصل عدد مساهمها الى 12 من بينهم 5 بنوك و 7 مؤسسات ، وخلص الباحث دراسته بمجموعة من النتائج و التوصيات من بينها محدودية سوق الايجار الجزائرية ووجوب تطبيق التمويل الايجاري بطبيعته و خصائصه الاصلية و على الهيئات التشريعية و الضريبية اعداد و إقرار قانون خاص بالتمويل الايجاري و جعله حيز التنفيذ ، و خفض معدلات الفائدة مما يخفض تكلفة التأجير و بالتالي يصبح التأجير التمويلي اكثر تنافسية مع باقي الصيغ التمويلية الأخرى .

• **جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013**

هدفت الدراسة الى ابراز وتحديد صورة بانورامية عامة حول صيغة الاعتماد الايجاري، الذي لايزال حديثا في الجزائر عن طريق الإجابة على الاشكالية التالية:

هل يعد الاعتماد الايجاري البديل الأمثل لتمويل المؤسسات في الجزائر وماهي مميزاته وماهي العوائق التي منعت ظهوره وبما ان اختيار لا يكون قرارا بسيطا نظرا لكونه مسألة اختيار إستراتيجية لتمويل مشاريع الاعمال، ثم اختباره على مؤسستين، اعتمدت التمويل بالاعتماد الايجاري من طرف (بنك EXIMBANK بالولايات المتحدة الامريكية لتمويل أصول منقولة وغير منقولة) وهما Air Algérie، و Entreprise CHABAN تعمل في مجال دراسة وانجاز مشاريع الغاز والكهرباء من خلال بنك البركة لتميل الأصول المنقولة. فتم التوصل الى نتائج عدة من بينها اختبار Air Algérie للتمويل عن طريق الاعتماد الايجاري من طرف بنك EXIMBANK بعدما تم مفاضلة شروطه وخصائصه مع شروط التمويل البنكي المعروضة

من قبل البنك الوطني الجزائري، التي تميزت بتكلفة اعلى وبشروط و ضمانات تعجيزية، فالاعتماد الايجاري من طرف بنك EXIMBANK بعدما تم مفاضلة شروطه وخصائصه مع شروط التمويل البنكي المعروضة من قبل البنك الوطني الجزائري.

التي تميزت بتكلفة اعلى وبشروط و ضمانات تعجيزية، فالاعتماد الايجاري بالنسبة للمؤسسة بديل مهم لتمويل المشاريع الاستثمارية، اما شركة CHABANE فتم اختيارها لاعتماد الايجاري في تمويل أصولها نظرا لكونه صيغة تمويلية شائعة بين المؤسسات العاملة في نفس النشاط ومميزاته المتمثلة في غياب الضمانات وعقود المرنة القابلة للتفاوض بخصوص طريقة التسديد ومدتها.

وفي الختام استنتج الباحث ان اختبار التأجير من قبل الشركتين كان بديلا التمويل المصرفي حيث كان اللجوء الى هذا الأخير صعبا او مستحيلا. لذلك تعتبر شركات التأجير او خدمة البنوك في التأجير وسيلة فعالة للغاية لتمويل المشاريع الاستثمارية، وأوصى الباحث ضرورة تبني الاعتماد الايجاري كصيغة تمويلية للمؤسسات وبالأخص الصغيرة والمتوسطة منها، الى جانب ضرورة توسيع جانب العرض لاعتماد الايجاري في السوق الجزائرية.

- الباحثة: إسماعيل شهرزاد بعنوان: الاعتماد الايجاري كميكانيزم لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (شهادة دكتوراه جامعة الجزائر 3)

سلطت الباحثة الضوء في هذه الدراسة على أهمية التمويل بالاعتماد الايجاري وقدرته في حل مشكل التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي أصبحت من اهم ركائز السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم من خلال التعرف على واقع تطبيقه في الجزائر ، وبما ان شركة ايجار الجزائر تعتبر من بين اهم هذه المؤسسات ثم دراسة واقعها الخاص في منع تمويلاتها بشكل دقيق يسمح بكشف و معرفة أسباب تأخر هذه الصيغة التمويلية في الجزائر ، و تم تطبيق دراسة قياسية تمثل مختلف المتغيرات الخاصة بالاعتماد الإيجاري و التي نتج عنها الدور الفعال لهذه الصيغة التمويلية في تمويل هذه الفئة من المؤسسات و تنمية الاقتصاد الوطني و حاولت تصميم نموذج قياسي لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في (عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و صندوق ضمان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، القروض المتوسطة و الطويلة الاجل للاقتصاد الوطني و حصص سوق الاعتماد الايجاري في الجزائر) و اعتمدت على الوصف و التحليل و الإضافة الى منهج المقارن و ذلك بمقارنة الصيغة التمويلية بصيغ أخرى اما في الفصل التطبيقي اعتمدت المنهج الكمي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية و القياسية بهدف قياس الدور التنموي للاعتماد الايجاري اما البرنامج الاحصائي المستخدم فهو برنامج SPSS .

• الباحثة زياد عائشة و دوبابي خولة بعنوان دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (شهادة الماستر جامعة محمد البشير الإبراهيمي -برج بوعرييج) 2022/2021

تهدف دراسة الباحثة الى محاولة الوصول الى الإجابة على الإشكالية المطروحة، ومعرفة المزيد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الدور الذي تلعبه في المجال الاقتصادي و الاجتماعي بالإضافة الى فهم تقنية التمويل عن طريق القرض الإيجاري و كيفية الاستفادة منه بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي خلال كل مراحل البحث الذي ساعدها في وصف كيفية سير عملية القرض الإيجاري في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما كانت هناك صعوبات اعترضت طريق الباحثان من بينهم التأخر في الحصول على البيانات ، و صعوبة حصول على المعلومات من قبل البنك بسبب السرية ، و عدم تطبيق البيانات الكافية لإجراء العملية.

2. تحليل الدراسات السابقة:

الدراسة التي أجرتها سوسن زريق تركز على أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، خاصة من خلال تقنية القرض الإيجاري. وقد تمحورت الدراسة حول معرفة العقبات التي تواجه هذه المؤسسات في الحصول على التمويل، مثل قلة المعرفة بصيغ التمويل ونقص العروض المتاحة من البنوك. كما تناولت الدراسة واقع سوق القرض الإيجاري في الجزائر وأبرزت التحديات التي تواجهه، مثل الشروط الصارمة والضمانات المطلوبة من الجهات التمويلية.

توصلت الدراسة إلى أن تقنية القرض الإيجاري تظل غير مستخدمة بشكل واسع رغم الإجراءات الحكومية، وهذا يرجع إلى عدم معرفة المتعاملين بها والتحديات التي تعترض تطبيقها بشكل فعال. وفي الختام، أوصت الباحثة بضرورة إصلاحات بنكية ومالية تعزز من استخدام التمويل بالقرض الإيجاري وتعزز من فعاليته في تمويل المؤسسات الاقتصادية، مع تشجيع البنوك على تبني استراتيجيات تسويقية تعمل على تعزيز هذه التقنية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما اشارت كل من الدراسات السابقة الى:

سميحة بن معاوي - رسالة ماجستير: (2014)

- تحدد أهمية الاعتماد الإيجاري كبديل تمويلي.
- تعرض السياسات الحكومية والعقبات التمويلية.
- تدرس تقنية الاعتماد الإيجاري في الجزائر وفرص توسيعها.

عياد حنان - أطروحة دكتوراه: (2017)

- تحليل الأثر القانوني والمحاسبي والضريبي للقرض الإيجاري.
- دراسة انعكاسات الاعتماد الإيجاري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقييم سوق الاعتماد الإيجاري في الجزائر والتحديات التي تواجهه.

علالي سارة وزغيب مليكة - مقال: (2017)

- تحليل المعوقات التي تحد من تطور الاعتماد الإيجاري في الجزائر.
- استعراض القوانين والشروط التنظيمية.
- تقديم توصيات لتعزيز دور الاعتماد الإيجاري في السوق الجزائرية.

عمار زودة - مقال: (2018)

- تحليل واقع السوق الجزائري للتمويل الإيجاري.
- مقترحات لتطوير وتعزيز استخدام الاعتماد الإيجاري كخيار تمويلي فعال.
- تعريف بأنواع ومزايا الاعتماد الإيجاري وتحديد الاحتياجات التنظيمية.

إسماعيل شهرزاد - أطروحة دكتوراه (غير محددة السنة):

- دراسة أهمية الاعتماد الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحليل عوامل النجاح والعقبات التي تواجهه.
- استخدام أدوات إحصائية لتقييم تأثير الاعتماد الإيجاري على الاقتصاد الوطني.

زياد عائشة ودوبابي خولة - ماجستير: (2021/2022)

- دراسة دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحليل المزايا والتحديات المحتملة.
- استخدام دراسة تقنيات التمويل لفهم تأثير الاعتماد الإيجاري على الشركات.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة البيض

تمهيد:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر يعتبر إحدى المؤسسات المالية الرائدة التي تعمل على دعم التنمية الزراعية والريفية في العديد من البلدان. يقدم البنك خدمات متنوعة تشمل التمويل الزراعي، والتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع الزراعي والريفي، وبرامج دعم للمزارعين والمهنيين في هذا المجال.

1. تعريف بنك بدر BADR:

1.1 تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفق لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري (BNA) بعد النقائص والسلبيات التي عرفها هذا الأخير والمتمثلة في عدم استطاعته على تنفيذ مهمته في مراقبة تسيير المؤسسات واستحالة تسديد مستحقاته للبنك ليصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنكا مستقلا بذاته متخصص في تمويل الأنشطة ذات الطابع الفلاحي وذلك وفق المرسوم 206/82 الصادر بتاريخ 13 مارس 1982.

1.1 نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية - بموجب المرسوم رقم 105 بتاريخ 13 مارس 1982 وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي الى القطاع العمومي. ومع بداية التسوية الاقتصادية سنة 1988. وعدل وأكمل بقانون 1/88 الذي حدد نهائيا النظام الأساسي للبنك بتاريخ 12-01-1988 وضع طرق العمل وإجراءات التحويل، فتحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية الى شركة ذات أسهم في سجل بعقد أصلي بتاريخ 19-02-1989 لدى مكتب التوثيق لسيد "مند سان" موثق بالجزائر العاصمة. وجاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، في بداية المشوار تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA وأصبح اليوم يتكون من 35 مديرية و200 وكالة موزعة على المستوى الوطني. ويشغل بنك الفلاحة والتنمية الريفية حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف نظرا لكثافة شبكة البشرية.

صنف بنك الفلاحة و التنمية الريفية من طرف مجلس قاموس البنوك (BANC ALMANCH) لطبعة 2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية و يمثل البنك كذلك المركز 668 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف وقد مر بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعدة مراحل نذكرها فيما يلي :

- من 1982 الى 1990: خلال السنوات الثمانية الأولى كان هدف البنك المنشود فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصيغة الفلاحية، وبمرور الزمن اكتسب البنك سمعة وكفاءة عالمية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، هذا الاختصاص كان منصوبا في إطار الاقتصاد المخطط حيث كل بنك عمومي
 - من 1991 الى 1999: بموجب صدور قانون 10/90 الذي اتى لإنهاء فترة تخصص البنوك ووسع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية افاقه الى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدون استغناء عن القطاع الفلاحي التي تربطه معه علاقات مميزة في المجال التقني، هذه المرحلة كانت بداية لإدخال تكنولوجيا الاعلام الالي 1991، وتطبيق نظام "SWIFT" لتطبيق عمليات التجارة الخارجية.
 - في سنة 1992: تم وضع برمجيات "PROJICIEL SYBO" مع فروعها المختلفة للقيام بالعمليات البنكية من تسيير القروض، عمليات للودائع، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن، ادخال الاعلام الالي على جميع عمليات التجارة الخارجية، ادخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات
 - في سنة 1993: تم انهاء عملية ادخال الاعلام الالي على جميع العمليات البنكية
 - في سنة 1994: تشغيل بطاقة السحب والتسديد بدر.
 - في سنة 1996: ادخال عملية الفحص السلبي وفحص انجاز العمليات البنكية عن بعد.
 - في سنة 1998: تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك.
- اما المرحلة الثانية فتميزت بوجود التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة و جعل نشاطها و مستوى مردوديتها يسيران قواعد اقتصاد السوق في مجال تمويل الاقتصاد ، كما رفع البنك الى حد كبير من حجم القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة ، و في نفس الوقت رفع معنوياته للقطاع الفلاحي بهدف مساندة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية العميقة ، و من اجل الاستجابة لتطلعات زبائنه ، مع وضع برنامج خماسي يرتكز خاصة على عصنة البنك و تحسين الخدمات و كذلك احداث تطهير في الميدان المحاسبة و في الميدان المالي ، ونتج عن هذا البرنامج الإنجازات التالية :
- القيام بفحص دقيق لنقط القوة ونقاط الضعف للبنك وانجاز مخطط تسوية للمؤسسات لمطابقة القيم الدولية وكان في سنة 2000م.

- تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة برنامج (sybu) كزبون مقدم الخدمة (client serveur) وهذا في سنة 2002 م.
اما من جانب التطهير المالي:
- إعادة النظر في تقليل الوقت وتخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القرض لمدة تتراوح ما بين " 10 و 90 يوما " سواء بالنسبة لقروض الاستغلال او قروض الاستهلاك.
- ادخال مخطط جديد في الحسابات على المستوى المحاسبية المركزية.
- انشاء تطبيق الي يختص بإدخال اليات الدفع في مجال التعامل الافتراضي.
- من خلال ما سبق ذكره فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو البنك الأول في ترتيب البنوك الجزائرية ويقوم باستعمال:
- نظام SWIFT منذ سنة 1991.
- الاعلام الالي في جميع عمليات التجارة الخارجية.
- الشبكة الأكثر كثافة على التراب الوطني.
- بنك شامل يقوم بتمويل كل القطاعات الاقتصادية.
- ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية اول بنك جزائري يطبق مبدأ البنك الجالس مع خدمات مشخصة وقام بإدخال كامل للإعلام الالي على كل شبكة بفضل برمجيات خاصة Projiciel وهي ملك للبنك ومصمم من طرف مهندس المؤسسة.
- إضافة الى قيامه بالعمليات البنكية عن قرب وعن بعد، ويقوم بترتيب القروض الوثائقية في زمن قياسي لا يتجاوز 24 ساعة، كما ان له إمكانية فحص الزبائن عن بعد لحساباتهم الشخصية.
وعليه يمكن القول ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك متخصص في تمويل جميع الأنشطة ذات الطابع الفلاحي مثل: انشاء وتجهيز وعصرنة المستثمرات الفلاحية، انشاء المنشأة الخاصة بالتخزين تحويل وتعليق المنتوجات الفلاحية، حماية وتطوير الثروة الحيوانية، تمويل نشاطات التعاونية الفلاحية، التمويل الزراعي بشتى انواعه مثل زراعة الحبوب والخضر والفواكه وتمويل العلف بالنسبة لمربي المواشي، تمويل تأجير العتاد الفلاحية المتعلق بالاستعمالات ذات المشاريع الاستثمارية الفلاحية.

3.1 مهام واهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكلة التنظيمي:

ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى الى تحقيق أهدافه المتمثلة في تمويل القطاع الفلاحي وذلك من خلال مختلف المهام التي تساعده على تدعيم هذا القطاع الحيوي، ولهذا فانه يمكن تلخيص اهم مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي:

- الإمكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لتدعيم وتنمية القطاع الفلاحي، الري، الصيد والنشاطات الحرفية.
- القيام بالمساعدات المالية الضرورية للنشاطات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة، والتي تساهم في تنمية العالم الريفي كالأطباء، الصيدلانيين، أطباء الاسنان، البيطريون، الحرفيون (الصناعة التقليدية)، التجار الخواص.
- التطور الاقتصادي للوسط الفني.
- اعتباره كأداة من أدوات التخطيط المالي قصد المشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف المستويات التنموية.

القيام بالعمليات التالية:

- منع القروض طويلة ومتوسطة الاجل.
 - معالجة جميع العمليات البنكية (قروض، صرف، خزينة).
 - التعامل مع المؤسسات القرض العمومية الأخرى.
 - تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- ثانيا: اهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ان اهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية تنحصر فيما يلي:

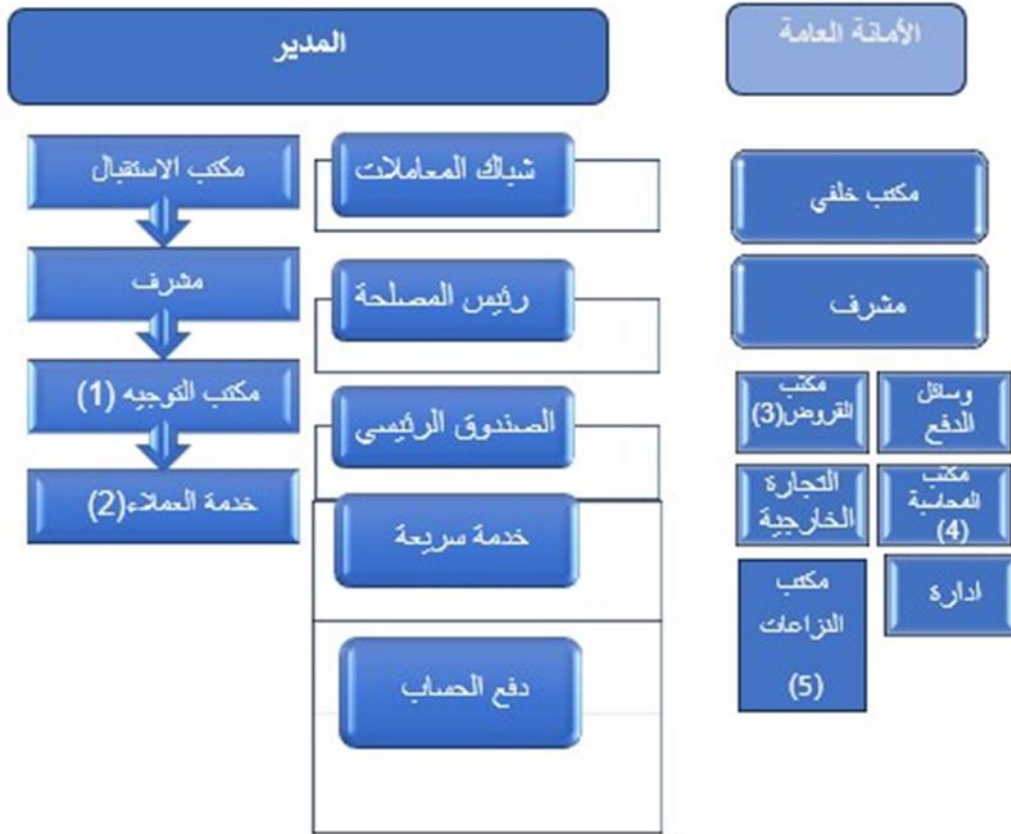
- الحفاظ على حصته في السوق والتأقلم مع هذه التغيرات.
- جلب الزبائن لتحقيق أكبر ربح ممكن.
- تطوير جودة الخدمة والعلاقات مع الزبائن.
- العمل على توسيع شبكته لتلبية كل المتطلبات عبر التراب الوطني.
- شهود نمو سريع وتبدل جذري في هيكلة هذه المرحلة الانتقالية.
- توسيع ادخال الاعلام الالي وكل الوسائل التكنولوجية الحديثة.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية ككل مؤسسة تمتلك هيكلًا يعتبر كقاعدة تنظيم، حيث يسمح عن طريق مخطط بتقديم بصفة شكلية هيكل البنك، وكذا العلاقات التسلسلية حسب المسؤولية في مختلف اجزائه ولإتمام دوره على أحسن وجه.

بحيث يمكن ان نتطرق الى الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب ما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (1.2): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية

4.1 تقديم الملف بالصيغة القديمة :

- طلب تأجير العتاد او الجهاز من طرف الزبون.
- شهادة ميلاد اصلية.
- شهادة إقامة.
- نسخة من بطاقة التعريف مصادق عليها.
- بطاقة الفلاح.
- شهادة اثبات حيازة على الأرض الفلاحية.
- فاتورة شكلية للجهاز المراد اقتناءه.
- شهادة تقنية للتشغيل.
- شهادة المداخل الفلاحية.
- مخطط تقريبي للمداخل المنتظرة.
- شهادة تثبت عدم وجود ديون عند الصندوق الوطني C N M A التعاضدية الفلاحية.

5.1 تقديم الملف بالصيغة الجديدة :

(ا) الوثائق الإدارية والقانونية:

- طلب انتماء موقع من قبل شخص مخول (يجب ان يحدد على وجه الخصوص تاريخ الطلب وطبيعة التمويل المطلوب، المبلغ، الغرض من التمويل، المدة المطلوبة، الضمان مع التقرير)
- نسخة من أي وثيقة تبرر الاذن بالقيام بالنشاط المخطط او المنفذ (السجل التجاري، الموافقة، اذن التشغيل، بطاقة الفلاح، بطاقة الحرفي، الخ)
 - شهادة ميلاد (للأشخاص العاديين)
 - اثبات الإقامة (للأفراد)
 - نسخة من سند الملكية او الامتياز او تأجير الأراضي الزراعية و / او المباني التجارية للتشغيل.
 - سجل في المداورات تعيين والتصريح للمدير للحصول على القروض.
 - نسخة من النظام (الأساسي للكيانات القانونية).
 - ورقة بيانات الحيازة (للمزارعين).
 - خطة التنبؤ بالمحاصيل والدخل المتوقع.

ب) محاسبة، ضريبة والوثائق شبه السمكية:

- البيانات المالية لأخر ثلاثة سنوات مالية (03) او الميزانية العمومية الافتتاحية للإبداعات الجديدة
- تقرير مدقق الحسابات للشركات المعنية.
- الحالة المحاسبية المؤقتة والمتوسطة الأخيرة.
- البيانات المالية المؤقتة لفترة التمويل المطلوبة.
- المواقف الضريبية وشبه الضريبية الأخيرة او المواعيد النهائية المحتملة.

ج) الوثائق الاقتصادية والمالية:

- الدراسات الفنية والاقتصادية (يجب ان تكشف على وجه الخصوص طريقة حساب: دوران الاستهلاك، القدرات المركبة، أبحاث السوق).
- الفواتير الأولية من المورد.
- قرار منح الدعم الصادر عن الإدارات ذات الصلة او من اللجنة الفنية للولاية الكهروضوئية للفرصة التي يحددها بدل الإقامة اليومي (في حالة عدم توافر مساحة كافية).
- أي وثيقة يعتبرها العميل مفيدة لدعم طلبه لتمويل.
- أي وثيقة مطلوبة من قبل تنفيذ أجهزة محددة.
- في حالة تجدد الحصاد أكمل الملف بتقرير تسليم حصادة الجمع العتيقة.

6.1 طلب قرض ايجاري من اجل اقتناء آلة حصاد:

السيد:

العنوان:

الى السيد: مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية

رقم الهاتف:

طلب قرض ايجاري من اجل اقتناء آلة حصاد

لي الشرف العظيم ان أتقدم الى سيادتكم المحترمة بطلبي هذا والمتمثل في قرض ايجاري من اجل اقتناء آلة حصاد المبلغ 2951.700.00 دج مليونين وتسعمئة وواحد وخمسون ألف وسبعمئة دينار جزائري من اجل اقتناء آلة حصاد من المؤسسة الوطنية للعتاد الفلاحي من وهران EPC PMA TRNDIG

ORAN

الامضاء

7.1 الشروط العامة:

يتمثل موضوع العقد الحالي للاعتماد الايجاري، تحديد شروط وكيفيات ايجار العتاد للاستعمال المهني، لبنك الفلاحة والتنمية الريفية " قرض مؤجر"، الذي يخضع لنصوص الامر 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بالاعتماد الايجاري. ايجار محل العقد الحالي المالي مع الحصول على شراء المواد عن طريق " قرض المستأجر " عند انقضاء المدة النهائية لعقد الاعتماد الايجاري. يدخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية " قرض المؤجر " بموجب العقد الحالي بصفته هيئة ممولة لاقتناء العتاد ولا يمكن في الواقع، اعتباره بائع مهني للعتاد لهذا الغرض " قرض مؤجر " لا يمكنه لاحقا تقديم اية خدمة صيانة او اصلاح، قطع ملحقات او الأدوات اللازمة لتشغيل العتاد المؤجر.

المادة الثانية: شروط الايجار

- يلتزم " قرض المؤجر " بموجب هذا العقد ب:
- وضع تحت تصرف " قرض المستأجر " العتاد المقتني.
 - السهر على ان يقوم المورد بدفع ضمان العتاد لفائدة " المستأجر " مع المطالبة بهذا الضمان في حالة وجود عيوب خفية و / او عيب في الصنع.
 - يتعهد " قرض المستأجر " خلال فترة الايجار ب:
 - احترام نصوص العقد الحالي.
 - دفع بدل الايجار في الأجال المحددة وفق جدول استحقاق الدفع بالعقد الحالي.
 - ابرام عقد التامين وتجديده مع تحمل المصاريف، خلال كل مدة الايجار.
 - تامين حسن تشغيل العتاد وصيانته.
 - دفع مستحقات الضرائب المباشرة او غير المباشرة على وجه حيازة واستغلال المعدات المؤجرة.
 - الدفاع في جميع الأحوال عن الحق الحصري لملكية "قرض المؤجر " الذي يجب عليه الاعلام عن كل حادثة في اجل لا يتعدى ثمانية وأربعون ساعة " 48سا " الذي يلي وقوعها.

المادة الثالثة: ملكية العتاد

العتاد المؤجر يبقى الملكية الخاصة ل " قرض المؤجر " خلال مدة الكاملة لعقد الايجار. لهذا الغرض، يجب على " قرض المستأجر " ضمان المورد على العتاد المؤجر الالواح المبنية للملكية ويلتزم بالاحتفاظ بها طوال مدة الايجار. يجب على " قرض المؤجر " موافاة المورد بمواصفات الالواح والبيانات التي تحتويها. خلال كل فترة الايجار، وفي أي حال من الأحوال، لا يمكن " لقرض المستأجر " التنازل عن العتاد المؤجر، تقديمه كرهن، بيعه، كرائه من الباطن واقرضه.

غير انه يمكن وضع هذا العتاد تحت تصرف وحدات وفروع " قر المستأجر " الذي يبقى الملتزم الوحيد امام " قرض المؤجر".

يلتزم " قرض المستأجر " بإعلام " قرض المؤجر " مسبقا بجميع التعديلات المتعلقة بتخصيص موضوع العتاد.

المادة الرابعة: مدة العقد

ان عقد الايجار مبرم لمدة نهائية ومحددة وفق شروط خاصة، يبدأ سريانه من تاريخ استلام "قرض المستأجر" للعتاد، ويتم اثبات ذلك عن طريق محضر.

مجمل الحقوق والواجبات التعاقدية ل "قرض المؤجر " تدخل حيز التنفيذ وتصبح فعلية بقوة القانون من التاريخ الاستلام المؤقت.

تدخل الالتزامات النهائية والواجبات التعاقدية ل " قرض المستأجر حيز التنفيذ وتنتج اثارها بقوة القانون بمجرد امضاء العقد الحالي.

المادة الخامسة: شراء -ضمان-تسليم-استلام

1.5 شراء العتاد:

بموجب العقد الحالي، يختار "قرض المستأجر " العتاد، النوع، المواصفات التقنية وكذا المورد. " قرض المستأجر " يحدد هذه الشروط في وثيقة "تأكيد الطلبية " الذي يقوم بتبليغها ل " قرض المؤجر يتحمل " قرض المستأجر " كامل المسؤولية اتجاه " قرض المؤجر " فيما يخص اختيار مهما كتنت العواقب الناتجة عنه.

2.5 الضمان التقني:

بتنازل " قرض المؤجر " عن كل الضمانات التي استفاد منها المورد، لفائدة "قرض المستأجر " الذي يقبلها بدوره.

خلال فترة الضمان المتفق عليها، يجب على " قرض المستأجر " اعلام " قرض المؤجر" عن حسن تشغيل العتاد.

عند نهاية هذه المدة، يلتزم " قرض المستأجر " بتحرير محضر كتابي بثبت الاستلام النهائي للعتاد.

3.5 التسليم-الاستلام:

التسليم:

يباشر " قرض المستأجر " تحت مسؤوليته مع تحمل جميع التكاليف رفع العتاد من المصنع او من المستودع المورد.

الاستلام ت المؤقت:

يباشر " قرض المستأجر " بالاستلام الكمي والنوعي للعتاد طبقا لأحكام عقد التموين، الذي يربطه مع " قرض المؤجر " والمورد.

في حالة ما إذا كان العتاد غير مطابق للمواصفات الموجودة في عقد التمويل، لا يمكن في أي حالة من الأحوال، ان يكون مقبول من طرف " قرض المستأجر ».

يتم امضاء محضر كتابي للاستلام التقني المؤقت من طرف " قرض المستأجر " والمورد يتم تحريره في ثلاث (03) نسخ مع ارسال نسخة " قرض المؤجر".

يجب التنويه عن العيوب الثابتة والتحفظات المتعلقة بالاستلام في محضر كتابي.

هذا الاستلام المؤقت يجب ان يتم في اجل (08) ثمانية أيام بعد تاريخ رفع او استلام العتاد.

يمكن "لقرض المؤجر " اعتبار ان " قرض المستأجر" قد قبل العتاد، بنهاية هذا الاجل.

الاستلام النهائي:

يتم الاستلام النهائي للعتاد عند نهاية مدة الضمان التقني، الممنوح صراحة من طرف المورد ل "قرض المستأجر" طبقا لأحكام المادة 5-2 من العقد الحالي.

المادة السادسة: المبلغ وطريقة الدفع بدل الايجار

1.6 بدل الايجار:

يتم ايجار العقد برضى " قرض المؤجر " وقبول " قرض المستأجر " مقابل دفع بدل الايجار، يسدد في ميعاد الاستحقاق (بداية المدة) مثلما هو محدد في الشروط الخاصة.

2.6 القيمة المتبقية:

بموجب العقد الحالي، التنازل عن العتاد يتم بعد دفع الثمن التبرقي المتفق عليه في الشروط الخاصة

3.6 استحقاق بدل الايجار:

يحرر جدول نهائي لاستحقاق بدل الايجار عند تسليم العتاد، يلتزم " قرض المستأجر " بتحرير:

-سندات لأمر تحمل بدل الايجار لكل اجل استحقاق.

-سند لأمر بمبلغ القيمة المتبقية للعتاد.

4.6 الدفع:

1.4.6 دفع بدل الايجار:

يسدد بدل الايجار في شبك البنك من طرف " قرض المستأجر " لفائدة " قرض المؤجر " عن طريق

الوسائل التالية:

-بنكي

-صك بنكي

-وضع تحت التصرف

يلتزم "قرض المؤجر " برد سند لأمر "قرض المستأجر" بعد كل تسديد للإيجار.

2.4.6 استحقاق بدل الايجار:

في إطار عملية الشراء المحلي يستحق بدل الايجار حتما عند الاستلام المؤقت للعتاد محل العقد الحالي بتم حتما تسبيق بدل الايجار الأول من تاريخ فتح رسالة القرض السندي وذلك في إطار عملية الاستيراد كل تأخير في تسديد كل ثمن مستحق الاداء من طرف " قرض المستأجر " يؤدي الى تطبيق عقوبات التأخير، حسب نسبة الحساب على المكشوف البنكي الساري وقت معاينة عدم دفع زائد ب (2%) .

3.4.6 التسديد المسبق:

التسديد المسبق يمكن ان يحدث:

- بطلب من " القرض المستأجر " .
- بطلب من " قرض المؤجر " في حالة تغيير القانوني لمؤسسة " قرض المستأجر " بما فيها التعديلات الطارئة على الموضوع الاجتماعي، الشكل القانوني وهيئة الشركات او في تمركز المقر .
- او في حالة فسخ العقد .

وفي كل الأحوال، التسديد يجب ان يغطي ثمن بدل الايجار المتبقي المستحق والقيمة المتبقية.

المادة السابعة: التنازل عن العتاد

يلتزم " قرض المستأجر "، بموجب العقد الحالي بشراء العتاد المؤجر، عند القضاء المدة النهائية للإيجار وحسب الثمن الموافق للقيمة المتبقية المتفق عليها. يتم انتقال ملكية العتاد بعد التحصيل الفعلي للمبلغ " القيمة المتبقية"، مع كل التخفيضات المقدمة من طرف "قرض المؤجر" وبدون أي ضمان تقني.

يتحمل " قرض المستأجر " كافة التكاليف المتعلقة بعملية التحويل من المصاريف، حقوق ورسوم.

المادة الثامنة: استعمال وصيانة العتاد

1.8 الاستعمال:

" قرض المستأجر " ملزم ب:

- استعمال العتاد المؤجر حسب الغرض المخصص به والمخصص له.
- تسهيل ل " قرض المؤجر " استعمال حقه في المراقبة وجرد العتاد المؤجر .
- الاحتفاظ بالأموال المنقولة على الحالة التي كان عليها وقت استلامها .
- اعلام " قرض المؤجر " فورا وحالا عن كل فعل يشترط فيه تدخله او موافقته بصفة المالك وخصوصا عند اكتشاف نقائص و / او عيوب خفية .
- اعلام " قرض المؤجر " بواسطة تقرير مفصل فورا وحالا عن كل حادث يطرا على كل جزء من العتاد بعد تحديد تاريخ، مكان وظروف وقوع هذا الحادث، وكذا طبيعة ونطاق اتساع الخسائر المتخلفة عن كل جزء من هذا الحادث .

يتمتع " قرض المؤجر " في كل وقت بحق تحقيق احترام " قرض المستأجر " للأحكام التعاقدية.
2.8 الصيانة:

يجب على " قرض المستأجر " حماية العتاد من كل المخاطر، وبمجرد الاستلام النهائي للعتاد، يتم توقيع عقد الصيانة عند نهاية مدة الضمان الممنوحة من طرف المورد.
يجب على " قرض المستأجر " مصاريف الصيانة.
المادة التاسعة: التامين والمسؤولية المدنية للمستأجر:
1.9 تامين العتاد:

عند الاستلام المؤقت للعتاد، يعقد " قرض المؤجر " بوليصة التامين متعددة المخاطر المتعلقة بهذا العتاد. يحدد ثمن هذا التامين عن طريق ارسال كشف للمصاريف ل " قرض المستأجر " الذي يقوم بتسديدها. فيما يتعلق بحالة، يمكن ل "قرض المؤجر" ان يفوض ل " قرض المستأجر " إمكانية عقد بوليصة التامين تغطي كل المخاطر التي قد يتعرض لها العتاد موضوع العقد الحالي. في هذه الحالة يلتزم " قرض المستأجر " وخلال كل مدة العقد بتجديد بوليصة التامين مع تحمل جميع المصاريف المتعلقة بها. يجب على عقد التامين ان:

- يغطي جميع مخاطر الضياع، الخسائر، الحريق، السرقة و/او التلف الكلي او الجزئي للعتاد، الناجمة عن حادث ترتب عنه هلاك كلي او جزئي للعتاد.
- النص على انه لا يمكن اجراء أي فسخ او تغيير للأضرار بمصالح "قرض المؤجر".
- استبعاد كل طعن من طرف المؤمن ضد " قرض المؤجر".

يلتزم " قرض المستأجر " في اجل (08) أيام تالية لتحرير عقود التامين، بإرسال " قرض المؤجر " الشهادات المحررة من طرف المؤمن والتأكيد على ان التأمينات المذكورة بموجب العقد الحالي قد تم اكتتابها او تحديدها.

في حالة ما إذا أخل " قرض المستأجر " عن تنفيذ التزام من التزاماته بموجب عقد من عقود التامين المذكورة أعلاه، يمكن ل قرض المؤجر حسب ما يلائمه اما:

- فسخ العقد الحالي مع احترام الشروط المنصوص عليها في المادة 11.
- التامين على العتاد بنفسه مع تحمل التكاليف الخاصة في العقد الحالي.

2.9 التامين على المسؤولية المدنية للمستأجر:

بالإضافة الى التأمينات المنصوص عليها في المادة 1.9، فان "قرض المستأجر " يلتزم تحت تكاليفه الخاصة باكتتاب بوليصة على المسؤولية المدنية الغير محدودة في حالة وقوع اضرار جسمانية او مادية اللاحقة بموظفيها او بالغير، بفعل كل او جزء من العتاد المؤجر، وكذا في حالة القوة القاهرة.

يكون " قرض المستأجر " المسؤول الوحيد عن الاضرار الجسمانية و / او المادية اللاحقة مباشرة او غير مباشرة بالغير بسبب كل او جزء من العتاد المؤجر، كما انه يعفي " قرض المؤجر " عن كل مسؤولية ويتنازل صراحة عن استعمال كل طرق الطعن الممارسة ضده كما يضمن له عدم استعمال الطعن قبل الغير .

المادة العاشرة:

1.10 في حالة وقوع حادث:

يجب على "قرض المستأجر" القيام تحت تكاليفه الخاصة، في حالة وقوع حادث، إذا كانت الاضرار قليلة الأهمية، بإصلاح العتاد المتضرر بعد اجراء فحص من قبل الخبير المؤمن مع تأكيد هذا الأخير على ان العتاد المؤجر هو قابل لتصليح.

يلتزم " قرض المؤجر " بان يدفع بدوره ل " قرض المستأجر " بعد اثبات تصليح العتاد، التعويضات التي تحصل عليها من المؤمن على سبيل الانابة في عقد التامين.

ويلتزم "قرض المستأجر" في كل الأحوال بمتابعة تسديد بدل الايجار بانتظام.

2.10 حالة السرقة او هلاك العتاد:

في حالة سرقة كل او جزء من العتاد مثلما هو الحال عند وقوع حادث تسبب في الاضرار بكل او جزء من العتاد قابلة لتصليح مثبتا ذلك بتقرير محرر من قبل الخبير المؤمن، بفسخ العقد الحالي بقوة القانون فيما يخص كل او جزء من العتاد المسروق او الهالك الغير قابل لتصليح.

في هذه الحالة يكون مدين ل " قرض المؤجر " بدفع تعويض جراء فسخ العقد الناجم عن الخسارة التي لحقت بهذا الأخير .

تكون قيمة التعويض موافقة مع قيمة بدل الايجار والقيمة المتبقية التي لم يتم تسديدها، مع خصم التعويضات المسددة حقيقة من طرف المؤمن .

1.11 حالة فسخ العقد:

في حالة فسخ العقد الايجار الحالي من طرف " قرض المستأجر " قبل تسليم استلام العتاد، يدفع هذا الأخير ل "قرض المؤجر" كل الخسائر بموجب دفعات تسدد للمورد.

بالإضافة الى ذلك وعلى وجه التعويض عن الضرر المالي اللاحق ب " قرض المؤجر " بدفع "قرض المستأجر" له تعويض جزافي موافق ل 10 % من المبالغ المسددة للمورد.

2.11 حالات أخرى للفسخ:

يمكن ان يفسخ العقد الحالي بقوة القانون من طرف "قرض المؤجر" في الحالات التالية:

- وضع " قرض المؤجر " في التسوية القضائية او في حالة الإفلاس الحل المسبق الناجم عنه الوضع في التصفية.

- التخلف عن التسديد ل "قرض المؤجر" لقسط واحد من بدل الايجار بعد ارسال اعدار عن طريق رسالة موسى عليها مع اشعار بالاستلام.
- عدم تقييد " قرض المستأجر" باي التزام منصوص عليه في مقتضيات العقد الحالي وخاصة ذلك المتعلقة بعقد التامين والصيانة، الا في حالة ما إذا تمت معالجة ذلك في اجل (15) يوم مفتوحة تحسب من تاريخ ارسال الإنذار مع الاشعار بالاستلام.

3.11 التعويضات:

في حالة ما إذا تم فسخ العقد الحالي، يمكن " قر المستأجر " مدين اتجاه " قرض المؤجر" بكل أقساط الايجار التي لم يحن اجل استحقاقها بعد، وتلك المستحقة والتي لم يتم تسديدها وكذا كل ملحقاتها بما في ذلك القيمة المتبقية.

إضافة الى ذلك، يجب على "قرض المستأجر" إعادة العتاد في المكان وبين يدي الأشخاص المعنيين من طرف " قرض المؤجر" وهذا لغاية التسوية النهائية للنزاع.

تكون التكاليف الخاصة بالمصاريف رد، تخزين وحراسة العتاد تحت عاتق " قرض المستأجر"

4.11 الامتيازات:

في حالة الحل، الإفلاس او التنمية القضائية ل 3 قرض المستأجر"، يستبعد العتاد المؤجر موضوع العقد الحالي من كل متابعة المدين مهما كان وضعهم القانوني.

المادة الحادية عشر: بنود التعليق:

ان التزامات الطرفين بموجب العقد الحالي، تخضع ل:

- امتلاك " قرض المؤجر" للعتاد حسب احكام عقد الاقتناء بعد تثبيت طلب «قرض المستأجر».
- اشتراط " قرض المؤجر" على "قرض المستأجر".
- اکتتاب التأمينات المذكورة سابقا.

المادة الثانية عشر: التوقيع على العقد

• التوقيع على العقد الحالي من قبل " قرض المستأجر"، بعد اتفاقية التمويل يعتبر كالتزام نهائي من قبله.

• لا يلتزم " قرض المؤجر" بواجباته المحدد في العقد الحالي الا تسليم العتاد واستلامه من طرف " قرض المستأجر".

المادة الثالثة عشر: النزاعات والجهات القضائية والمختصة.

• يخضع العقد الحالي للقانون الجزائري كل نزاع ينشأ عن تفسير و /او تنفيذ العقد الحالي برفع امام محكمة الجزائر، دون الاخلال بإمكانية رفع دعوى امام محكمة أخرى من قبل قرض المؤجر في حدود دائرة اختصاص مكان تواجد العتاد (الأصول المنقولة) " قرض المستأجر".

• غير انه تتعهد أطراف العقد الحالي قبل اتخاذ أي إجراء قضائي، الاتفاق لغرض إيجاد حل ودي للنزاع الذي يعترضهم.

المادة الرابعة عشر: التسجيل والنشر

يجب على "قرض المؤجر" استيفاء جميع إجراءات التسجيل والنشر المتعلقة بالعقد الحالي وفقا لتنظيم الساري المفعول.

المادة الخامسة عشر: المصاريف

كل المصاريف المتعلقة بتنفيذ بنود العقد الحالي يتحملها "قرض المستأجر".

حرر العقد الحالي على (02) نسختين في 27-10-2014

"القرض المؤجر" "قرض المستأجر"

الامضاء الوكالة المحلية للاستغلال الامضاء

البييض "730" مسبوقة بعبارة خطية

"قرا وصدق عليه" "قرا وصدق عليه"

8.1 الشروط الخاصة:

المورد

صفته.....

العنوان

الهاتف

الفاكس.....

وصف العتاد

اللجنة المالية رقم بتاريخ

المبلغ المالي بالدينار الجزائري (بدون رسوم)

مدة العقد

دورية.....

عدد الأقساط الايجارية

ثمن الإيجارات

الايجار الأول.....

الإيجارات الأخرى

القيمة المتبقية (بدون رسوم)

الضمانات

9.1 إجراءات منح التمويل الإيجاري الفلاحي لدى بنك الفلاحة وتنمية الريفية وكالة البيض:

يعتبر التمويل الإيجاري من بين القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يقوم من خلاله بتمويل المشاريع الطويلة ومتوسطة المدى.

1.9.1 تقديم عام حول مصلحة التمويل الإيجارية الفلاحية:

هي المصلحة المسؤولة عن جميع العمليات المتعلقة بالتمويل الإيجاري كدراسة ملفات طلبات القروض وتحويلها الى الجهة المختصة بالموافقة عليها كما يقوم باستعمال العملاء بحيث تعمل على تنفيذ الإجراءات والسياسات المعتمدة من طرف البنك.

وتضم المصلحة رئيس المصلحة وهو الشخص الذي يمارس مختلف الأنشطة المتعلقة بالمصلحة، بمساعدة موظفين آخرين وذلك يعود لحجم المصلحة.

للمصلحة مهام من بينها:

- دراسة جميع الملفات الخاصة بطلبات القروض المتوفرة لدى البنك متابعة القروض بعد منحها للعميل وضمان استرجاعها.

- تقييم بمعاينة ميدانية للزبون طالب التمويل الإيجاري.

التمويل الإيجاري نوعان ثنائي وثلاثي:

التمويل الثنائي: بين البنك ودعم الدولة.

التمويل الثلاثي: بين البنك والزبون ودعم الدولة.

والتمويل الثلاثي هو موضوع دراستنا الميدانية.

تكون إجراءات منح القرض كالتالي:

1- استقبال الطلب والملف المطلوب من طرف المكلف بالزبائن في المصلحة (مصلحة القروض)

يتقدم الزبون البالغ من العمر 55 سنة بطلبه للبنك مصحوب بالملف المطلوب ويستبدأ الإجراءات ليتم قبول او رفض الملف حسب توفر الشروط.

2- الدراسة الاقتصادية للمشروع:

1. تحتوي هذه الدراسة الاقتصادية على معلومات بخصوص المستفيد كالاسم و اللقب و العنوان و مساحة المزروعة بالهكتار ، بالإضافة الى الإجابة عن بعض الأسئلة السابقة كالاستفادة سابقا على ائتمان من الدولة او البنك مع ذكر قيمة الممتلكات (عقار و منقول) ، و صافي الدخل الحالي ، و الدخل المتوقع ، بالإضافة الى الاعداد المالي للمشروع و يتضمن جدول تكلفة الاستثمار التي تتقيم الى نسبة 10% مبلغ دعم يستعاد من طرف البنك ، 30 % مساهمة الزبون (التمويل الذاتي) ، 60 % دعم حكومي ثم يقوم البنك بتحرير فاتورة شكلية تحتوي على نفس المبالغ و النسب .(انظر الملحق 02 و03)

2. ثم تليها اجراء بحث استفادة الزبون سلفا من قرض او عليه ديون اتجاه البنك المركزي (انظر الملحق 04)

3. بعدها يأتي اجراء ثاني و هو اجتماع لجنة القروض و إعطاء قرارها بالموافقة او الرفض و عند اتخاذ قرار الموافقة يقوم ببعث الملف للمصادقة عليه بالمديرية الجهوية يحتوي على بعض الأوراق من بينها: طلب التمويل، شهادة الإقامة، بطاقة المزارع.....(انظر الملحق 05)

4. عند المصادقة على الملف يتم الرد من قبل المجمع الجهوي (انظر الملحق 06)

5. اصدار الموافقة البنكية ويكون مضمونها مبلغ التمويل تكون مدة الاستهلاك 10 سنوات ويكون موعد التسديد بعد 6 أشهر من التمويل. (انظر الملحق 07)

6. تسليم نسخة من الموافقة البنكية للزبون تحتوي على مبلغ التمويل وفترة الاستهلاك المقدرة ب 10 سنوات للإفراج عن هذا الائتمان. (انظر الملحق 08)

7. يطلب من الزبون تزويد البنك بالوثائق والمتمثلة في الاحتياطات والضمانات.

8. يقوم الزبون بجمع الاحتياطات (الضمانات) والشروط المطلوبة منه والمتمثلة في:

عقد ملزم لطرفين (انتماء المستأجر / انتماء المؤجر) حسب الأصول المسجلة

- التزام موقف لتأمين وإعادة التأمين للحاصدة (آلة الدرس) مع الحلول لصالح البنك.
- كشف حساب للمساهمة الشخصية وسجل وطني.
- يقوم البنك بإجراء والمتمثل بإرسال الاحتياطات للمجمع الجهوي. (انظر الملحق 09)

9. يقوم البنك بتحرير كشف قيد عملية الاعتماد الايجاري المرتبط بالأماك المنقولة، التي تتضمن شروط عامة وشروط خاصة. (انظر الملحق 10)

10. يقوم البنك بوضع عقد التمويل الايجاري او اتفاقية بنكية تتضمن مبلغ التمويل ومدته والشروط العامة والخاصة. (انظر الملحق 11)

11. يقوم الزبون بإقرار بانه مدان بالمبلغ المعين لووكالة البيض، ويتعهد بتسديد المبلغ وفوائده حسب جدول الاستهلاك، وفي حالة عدم التسديد قسط واحد من الأقساط يصبح القرض المتبقي واحد الاستحقاق فورا (انظر الملحق 12)، لا يمكن باي حال من الأحوال قبول أي تعديل في شروط القرض بعد حضور شاهدين مع الزبون للمكتب العمومي للتوثيق، يقوم الزبون بالتعهد والالتزام بما يلي:

• ان يلتزم برهن وتأمين العتاد ولواحقه وتجديد التامين عليها لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض 730 كدرجة أولى والخاصة بممارسة بنشاط اقتناء " الة حصاد " الاتي اوصافه. (انظر الملحق 13) حسب ما هو مبين بالفاتورة المحررة الممنوحة من طرف شركة EOL-PMA-TRNDING-UNIT-OUST مع ذكر العنوان والمقومة بالمبلغ المعين وان يامن ويجدد التامين على العتاد ولواحقه السابق الذي لدى شركة التامين ضد الحريق والاطار الأخرى والحفاظ عليها وعدم بيعها.

12. وان يفوض بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض بتجديد التامين على العتاد ولواحقه في حالة عدم قيام المتعهد بذلك على نفقته الخاصة كما يلتزم بتخصيص حساب بنكي لبنك BADR دون غيرها من الوكالات الأخرى (انظر الملحق 14)

13. تأتي مرحلة تثبيت الاحتياطات من المجمع الجهوي، ثم يقوم البنك بتحرير الشيك البنكي عليه مبلغ القرض يدفع للشركة التي ستمنح الزبون الة حصاد. (انظر الملحق 15)

14. يأتي دور تحرير محضر معاينة وهو اجراء يقوم به البنك وهو الخروج للمزرعة او المستثمرة ومعاينتها وإحصاء المنقولات والعقار. (انظر الملحق 16)

15. وفي الأخير استخراج جدول الاهتلاك (انظر الملحق 17)

الجدول (1.2): جدول الاهتلاك

| السنوات | المستأجر | الضريبة | |
|------------|-----------|---------|-------|
| 2016/03/31 | 359.58589 | 0.00 | 359 |
| 2017/03/31 | 359.58589 | 0.00 | 359 |
| 2017/03/31 | 359.58589 | 0.00 | 359 |
| 2018/03/31 | 359.58589 | 0.00 | 359 |
| 2019/03/31 | 359.58589 | 0.00 | 359 |
| 2020/03/31 | 359.58589 | 0.00 | 359 |
| 2021/03/31 | 359.58589 | 0.00 | 359 |
| 2022/03/31 | 359.58589 | 0.00 | 359 |
| 2023/03/31 | 359.58589 | 0.00 | 359 |
| 2024/03/31 | 359.58589 | 0.00 | 359 |
| 2025/03/31 | 359.58589 | 0.00 | 359 |
| 2026/03/31 | 359.58588 | 0.00 | 3.654 |

خلاصة:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر من اهم المؤسسات المالية التي مارست و لا تزال تمارس عملية التمويل الفلاحي، من خلال السياسات التي تنتجها الدولة في هذا المجال لدعم القطاع، ووفق المخططات التنموية المسطرة، حيث يتم تدعيم القطاع الفلاحي بالقروض والعمل على تطويرها حتى ترقى الى المتطلبات والحاجيات.

فبنك الفلاحة مند نشأته تخصص في التمويل الفلاحي الى غاية سنة 1986 اين جاءت الإصلاحات الاقتصادية والتي أعطت البنوك حرية اكثر والقدرة على رفع راس مالها، كما أصبحت البنوك شاملة ورغم ذلك ظل بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على تطوير القطاع الفلاحي لما له من أهمية في التنمية الاقتصادية، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

الخاتمة

العامّة

في ختام الدراسة يمكن القول ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أحد أسس استراتيجيات النمو في الاقتصاديات الراهنة، وذلك من خلال مساهمتها الإيجابية التي تحدها الكثير من المؤشرات الاقتصادية الهامة كتوفير الشغل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، لكن مع ذلك تبقى هناك عدة عوائق تواجه هذا النوع من المشاريع، خاصة في الجزائر والدول النامية بشكل عام. وفي هذه الدراسة قمنا بالتعرف على صيغة

التمويل الإيجاري الذي يعد نوع من أنواع التمويل التي تسمح للمؤسسات بالحصول على استخدام لأصول معينة دون الحاجة إلى شرائها بالكامل. يتمثل المفهوم الأساسي للتمويل الإيجاري في أن المؤسسة تقوم بدفع مبلغ دوري مقابل استخدام الأصل، مثل معدات أو مكان للعمل، وذلك بدلاً من شرائها. يكون هذا الدفع عادة في شكل أقساط شهرية أو ربع سنوية ولمدة محددة، ويمكن أن يتضمن العقد بنوداً للشراء في نهاية فترة الإيجار.

كما تعرفنا على مدى ملائمة التمويل الإيجاري لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- تقليل الاستثمار الرأسمالي: يسمح التمويل الإيجاري للشركات الصغيرة والمتوسطة بالحصول على الأصول اللازمة دون الحاجة لإنفاق رأس المال الثقيل على شرائها مباشرة.
- تحسين التدفقات النقدية: بدلاً من دفع مبلغ كبير مقدماً لشراء الأصول، يمكن للشركة دفع أقساط شهرية تتناسب مع تدفقاتها النقدية الحالية.
- المرونة في الترقية: يمكن للشركات التي تعتمد على التكنولوجيا أو الأصول التي تتطور بسرعة الاستفادة من التمويل الإيجاري لتحديث الأصول بشكل منتظم دون إلحاق أضرار مالية كبيرة.

وتشمل عملية التمويل الإيجاري عدة خطوات من بينها:

- تحديد الاحتياجات: تحديد الأصول التي يحتاجها العميل وتحديد مواصفاتها.
- البحث عن مزود التمويل الإيجاري: اختيار مزود التمويل المناسب الذي يوفر شروطاً وأسعاراً تتناسب مع احتياجات الشركة.
- إعداد العقد: تحديد شروط الإيجار، بما في ذلك الفترة والأقساط وشروط الشراء إن وجدت.
- توقيع العقد والتنفيذ: توقيع العقد بين الشركة ومزود التمويل وبدء استخدام الأصول بعد ذلك.

باختصار، التمويل الإيجاري يمثل خيارًا ماليًا مرناً وملائماً للشركات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في استخدام أصول دون الالتزام بشرائها، مما يمكنها من تحسين إدارة رأس المال والحفاظ على التدفقات النقدية بطريقة فعالة.

-التوصيات:

- تشجيع استخدام التمويل الإيجاري: يُنصح بتعزيز الوعي بفوائد التمويل الإيجاري وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استخدامه لتحسين إدارة رأس المال وتطوير أعمالها.
- تكييف القوانين والتشريعات: يجب تكييف القوانين المتعلقة بالتمويل الإيجاري لنتاسب مع التطورات الاقتصادية وتوفير بيئة قانونية ملائمة تشجع على نمو هذه الصناعة.
- تسهيل الإجراءات: ينبغي تبسيط الإجراءات الإدارية والمالية المتعلقة بالحصول على التمويل الإيجاري لتخفيف العبء عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توسيع مجال الاستيراد: يُنصح بتيسير استيراد أحدث الآلات والمعدات التي يمكن تمويلها عبر نظام التأجير، مما يعزز قدرة المؤسسات على تحسين كفاءتها وتنافسيتها.

-أفاق الدراسة:

- توسيع دائرة الأصول المستأجرة: يُقترح دراسة إمكانية توسيع نطاق الأصول التي يمكن تأجيرها بحيث لا تقتصر على المنشآت العقارية فقط، بل تشمل أصولاً أخرى مثل الخدمات والمعدات.
- دور البنوك في التمويل: يمكن إجراء دراسة حول دور البنوك في تقديم الدعم والمساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استخدام التمويل الإيجاري وتطوير أعمالها.
- المحاسبة في المصارف الإسلامية: تُنصح بدراسة محاسبة عمليات التمويل الإيجاري في المصارف الإسلامية لفهم كيفية تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في هذه العمليات.

قائمة المصادر

والمراجع

❖ الكتب:

- ❖ خالد أمين عبد الاله، "العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة" دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الثانية عمان - الأردن 2001.
- ❖ دريد كاملاً شبيب، "إدارة المالية شركات متقدمة"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان - الأردن 2010.
- ❖ دكتور معراج هوارى ودكتور حاج سعيد اممر، التمويل الاجاري المفاهيم والاسس، الطبعة الأولى 1434 هـ - 2013 م، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع -الأردن.
- ❖ راجح خوني، رقية حساني، ' واقع وأفاق التمويل الاجاري في الجزائر وأهميته بديل تمويل لقطاع المؤسسات الصغيرة '، دار النشر والتوزيع القدس.
- ❖ طه محمد أبو العلاء، "الايجار التمويلي الحقيقي للمعدات الإنتاجية"، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية - مصر 2005.
- ❖ عاطف وليد، اندراوس، "التمويل والإدارة المالية للمؤسسات"، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر 2007.
- ❖ عبير علي أحمد الحجازي، تمويل الاستثمارات في مجال النقل الجوي، دراسة اقتصادية قانونية مقارنة، ط1 دار الهاني للنشر، القاهرة-مصر.
- ❖ محمد غياث شيخة، المبادئ والسياسات والتوجيهات الحديثة الخاصة بالتمويل، الفصل الأول مبادئ التمويل اصدار 26 جانفي 2022، لدار النشر والتوزيع أرسلان.
- ❖ محمود مسعد الشرقاوي، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار المكتبة العصرية للنشر والتوزيع 2008
- ❖ منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل"، منشأة المعارف لتوزيع مصر 2448
- ❖ منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل"، منشأة المعارف لتوزيع مصر، 2448،
- ❖ نجوى إبراهيم البدالي، "عقد الإيجار التمويلي"، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع مصر 2005.
- ❖ هيثم عجام، "التمويل الدولي"، دار ظهران للنشر والتوزيع، عمان -الأردن.

❖ البحوث:

- محمد زيدان، " الهيكل والآليات في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصعوبة والمتوسطة في الدول العربية، تنظيم كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعليد.
- مصطفى بالمقدم، " التمويل عن طريق الإيجار كاستراتيجية لتغير العمل المصرفي المؤتمر الرابع حول استراتيجيات العمال في مواجهة تحديات العولمة «، جامعة الجزائر 2005.

❖ المواقع الإلكترونية:

- www.badr-bank.net

❖ مؤتمرات وملتقيات:

- بوجعادة الياس بوعزيز رميساء ، " التمويل الإيجاري كأداة مستدامة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية بين التمويل المستدام والاستقرار المالي، فرض وتحديات 8ديسمبر 2021"،
- طالب سمية شهناز، " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، دراسة استطلاعية ص 205
- عاشور كتوش، عبد الغني حريري، " التمويل بالائتمان الإيجاري، الكتاب في عقود و تقييمه "، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات ومؤسسات الدول النامية جامعة بكسرة الجزائر، 2006.
- عاشور مرزيق، محمد غربي، " الائتمان الإيجاري كأداة للتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، لملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول العربية، جامعة الشلف -الجزائر، 27-28 افريل 2007.
- عبد الله براهيم، " قرض الإيجار في الجزائر فرصة جديدة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار التلجي الأغواط سنة 2002.

قائمة المراجع

❖ الدراسات:

- هتاسة محمد بن جعوان امحمد، "دور الأسواق المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة قياسية لسوق تونس , خلال الفترة 2013-2017 "
- ❖ مذكرات ماستر -دكتوراه-ماجستير:
- بلباهي مروة، مرداسي ميساء، "دور التمويل الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "، مذكرة شهادة الماستر في التسيير تخصص مالية المؤسسة، جامعة 8 ماي 1945 دفعة 2020-2021.
- بوساق احمد، "البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة «حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر 2020/2021
- حليلة على الحاج 'إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة '، رسالة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة الجزائر 2009.
- علام عثمان، تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نمواً، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2014-201

المخلص:

تتجسد فكرة التمويل عبر الإيجار كمفهوم حديث في مجال التمويل فهي تشهد انتشاراً سريعاً في استخدامها خاصةً من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظراً للفوائد التي توفرها لهم. يعود أحد أسباب هذا الانتشار إلى العوامل الاقتصادية، مثل ارتفاع تكاليف الأجهزة الإنتاجية وتطورها، الذي يمكن أن يعرقل الاستثمارات الإنتاجية. لذا، يحمل التمويل عبر الإيجار أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يلعب دوراً رئيسياً في تعزيز نموها، ويُعتبر فرصة استثمارية أساسية، حيث يُعتمد على أسلوب مبتكر في تمويل المشاريع الاستثمارية لتحقيق الأهداف المرسومة.

تطبيقاً على الواقع المالي الجزائري، قمنا بدراسة معمقة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية -البيض. هذه الدراسة تضمنت تحليلاً للمراحل الرئيسية لمعالجة طلبات القروض بنظام الإيجار التمويلي، وتحديد الشروط الضرورية لمنح هذا النوع من التمويل.

من خلال هذه الدراسة العملية، تمكنا من الوصول إلى نتائج وحقائق تلقي الضوء على التحديات والفرص المتعلقة بنظام التمويل عبر الإيجار، مما يؤكد دقة الفرضيات المقترحة ويعزز الاستنتاجات المستندة إلى البيانات والمعلومات التي تم جمعها من البنك.

الكلمات المفتاحية: التمويل الايجاري -القروض -المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -بنك الفلاحة والتنمية الريفية -فرصة استثمارية.

Résumé :

La notion de financement par leasing, en tant que concept moderne dans le domaine du financement, connaît une diffusion rapide dans son utilisation, notamment par les petites et moyennes entreprises, en raison des avantages qu'elle leur offre. L'une des raisons de cette diffusion réside dans des facteurs économiques tels que l'augmentation des coûts des équipements de production et leur évolution, ce qui peut entraver les investissements productifs. Ainsi, le financement par leasing revêt une grande importance pour les petites et moyennes entreprises, jouant un rôle crucial dans leur croissance et constituant une opportunité d'investissement essentielle, en adoptant une approche innovante dans le financement des projets d'investissement pour atteindre les objectifs définis.

Appliquée à la réalité financière algérienne, nous avons mené une étude approfondie sur la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural – El bayadh. Cette étude comprenait une analyse des principales étapes du traitement des demandes de prêts selon le système de leasing, ainsi que la détermination des conditions nécessaires à l'octroi de ce type de financement.

Grâce à cette étude pratique, nous avons pu obtenir des résultats et des faits mettant en lumière les défis et les opportunités liés au système de financement par leasing, confirmant la précision des hypothèses proposées et renforçant les conclusions basées sur les données et les informations collectées auprès de la banque.

Les mots-clés : financement locatif, prêts, petites et moyennes entreprises, Banque de l'Agriculture et du Développement Rural, opportunité d'investissement.

Abstract :

Leasing finance is a modern concept rapidly gaining popularity in financing, driven by its benefits amid economic factors like rising costs and technological advancements hindering productive investments. This method is crucial, facilitating growth and serving as a fundamental investment opportunity. A case study on Algeria's Agricultural and Rural Development Bank (BADR) analysed the leasing finance process for loan applications, outlining necessary conditions. The study revealed insights into challenges and opportunities associated with leasing finance, validating proposed hypotheses and enhancing data-driven conclusions drawn from the bank's information.

key words: Leasing finance– Agricultural and Rural Development Bank– productive investments